جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الانسانية

مذكرة ماستر

العلوم الإنسانية والاجتماعية
علوم إنسانية: تاريخ
تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالبتين:
فطيمة حيرش
إشراق حملاوي

التعليم في العراق 1958-1979

لجنة المناقشة:

علي عيادة	أ. مح ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
جازية بكرادة	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا ومقررا
نصيرة براهمي	أ. مح ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

" قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"

صدق الله العظيم.

سورة البقرة، الآية 32.

شكر وعرفان

لا يسعنا وقد انتهينا من إعداد رسالتنا إلا أن نسجد شاكرين لله فله الحمد والشكر على نعمه وجزيل فضله وعظيم سلطانه لما أمدنا من قوة وصبر وعزم، من فيض كرمه جل وتبارك لا معين إلا هو سبحانه والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وعلى أله وصحبه وسلم، نرى من الواجب علينا دينيا وأخلاقيا وأكاديميا أن نقدم شكرنا وتقدرينا لأستاذتنا المشرفة

الدكتورة: بكرادة جازية

التي أمدتنا بمعلومات وتوجيهات وإرشادات قيمة خلال فترة إعداد الرسالة فجزاها الله عنا كل خير، كما ونشكر جميع أساتذتنا الأفاضل في كلية العلوم الإنسانية – قسم التاريخ بجامعة محمد خيضر لما قدموه لنا من توصيات وإرشادات، ونخص بالذكر البروفيسور محمد الطاهر بنادي على توجيهات،

ونشكر أيضا العاملين في المكتبة المركزية بقطب شتمة، وعلى رأسهم يونس وفطيمة على مجهوداتهم ومساعدتهم لنا.

وكما نوجه بالشكر والعرفان إلى أساتذة وطلبة عراقنا الشقيق على ما قدموه لنا من معلومات وتوجيهات وتوفير المادة العلمية وعلى رأسهم البروفيسور العراقي محمد نعيم جاسم، والدكتور محمد عظم الكردي والطالب الدكتوراه خلف سلطان والطالب سيف الدولة عامر رمضان.

ونقدم كل الشكر لمن هم في ذاكرتنا وليسوا في مذكرتنا، من ساعدونا سواء من بعيد أو من قريب كل باسمه ومقامه.

إهداء

أهدي عملي هذا إلى:

الذين زرعوا فيّ حب العلم: والدي الكريمين أطال الله عمرهما.

إلى ضوء أيامي ومصدر جهودي وروح قلبي وحياتي وسعادتي،

أمي

التي أعشقها أدامك الله تاجا على رأسي.

مثلي الأبدي ودعمي المعنوي ومصدر الفرح والسعادة، الشخص الذي ضحى دائما ليراني ناجحة

حفظك الله يا

أبي.

إلى **عمتي** أنيسة روحي مسعودة وإلى كل بناتها، إلى **إخوتي** و**أخواتي** الأعزاء وإلى قرات عيني أبناء إخوتي وأختي.

أهدي ثمار جهدي إلى من غابوا عني واقعا لكن بسمتهم لازالت معي إلى **عمتي** زهرة بيتي، وأمي الثانية وإلى **عمي** أبي الثاني (رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنانه).

إلى أخواتي التي لم تنجبهم أمي بل أنجبتهم الحياة بمواقفهم: **سلمى**، **أميرة**، **سهام**، **عائشة**، **خديجة**، **وميادة**، **فطيمة**، **إشراق**، **خولة**، **فريال**، **إكرام**، **نوال.**

إلى أعز الناس على قلبي والذين انتظروا بصبر ثمار تعليمي الجيد، أشكركم على إعطاء مثال المثابرة والإيمان بالمستقبل والطموح، وتعليمهم أن الصبر مفتاح النجاح.

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد للوصول إلى ما أنا عليه الأن، حفظكم الله ورعاكم.

فطيمة.

إهداء

بفضل الله تعالى أهدي ثمرة جهدي إلى والدي

أمي حفظها الله وأدامها،

التي كان دعاءها سر نجاحي

وأبي العزيز

الذي كلله الله بالهيبة والوقار حفظه الله.

إلى إخوتي سندي في هذه الدنيا * وليد، حاتم، حازم، منذر*

إلى زوجاتهم أخواتي الجميلات *عقيلة، لميس، مروة*

إلى حبيبة عمتها ابنة أخي * يارين وردة حياتنا*

إلى كل عائلتي

إلى كل صديقاتي * فطيمة، خولة، فريال، نوال، عبير، مدينة البتول *

إليكم جميعا أهدي هذا العمل وأسأل الله التوفيق

إشراق.

قائمة المختصرات

الرمز	الكلمة
تر	ترجمة
د.ت	دون تاريخ نشر
د.د.ن	دون دار نشر
د.م	دون مكان نشر
ط	طبعة
ج	جزء
ع	عدد
مج	مجلد

مقدمـــــــة

مقدمة

عرف العراق منذ أقدم العصور بأنه منارة الحضارة والثقافة وموطنا للإشعاع الفكري والحضاري، مرت العراق في تاريخها بالحكم العثماني والبريطاني، وقد تميز التعليم في فترة الحكم العثماني بالجمود ويعود ذلك إلى عدم اهتمام الدولة بالحركة العلمية والمعرفية، ولم يكن التعليم في ظل الانتداب البريطاني أحسن من الفترة السابقة، لأن إدارة الانتداب ركزت على تفضيل المصالح السياسية والاقتصادية على حساب الجانب التعليمي والثقافي.

بعد اندلاع ثورة في العراق يوم **14 جويلية 1958م** والتي نتج عنها إسقاط الحكم الملكي من قبل الضباط الأحرار، سعى النظام الجمهوري لوضع عدة إصلاحات تهدف إلى تحسين الأوضاع المتردية في العراق، ومن بين هذه الإصلاحات التي سعت إليها الحكومة العراقية بكل ما في وسعها هي نشر التعليم والثقافة بين أبناء الشعب، وذلك نظرا لدور التعليم الهام في إرساء عملية البناء الحضاري في المجتمع، ويهدف لتزويد أفراد المجتمع بالمعرفة العلمية في مجالات العلوم المختلفة، حيث كان التعليم في العراق بنوعيه الرسمي المتمثل في الحكومي والأهلي المتمثل في الخاص، يشكل منظومة تعليمية أساسية للوقوف بمستوى عالي في البلاد، في جميع مراحله وقطاعاته وأنواعه، وذلك تحت إشراف وزارة المعارف التي عملت على توفير الإمكانيات.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كونه موضوع جد مهم ويحتاج لتسليط الضوء عليه خاصة أن فترة الدراسة فترة جد حساسة في تاريخ العراق المعاصر ولأن التعليم عامل مهم في تطوير التنمية الاقتصادية وتنمية المجتمع العراقي في الفترة ما بين **1958-1979م.**

أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز حالة التعليم في العراق في العهد الجمهوري بعد سقوط العهد الملكي وتطوره في المجتمع العراقي في جميع المحافظات العراقية، والنهوض به إلى الأحسن.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود الاختيار لموضوع التعليم في العراق **(1958-1979)** لعدة أسباب منها ذاتية وموضوعية نذكر منها:

- **الأسباب الذاتية:**

- الرغبة الشخصية في معرفة أو الاطلاع على واقع التعليم قبل قيام الحكم الجمهوري.
- الميل الشخصي للتطلع على التغيرات التي لعبها حكام العراق خلال الحكم الجمهوري للنهوض بالجانب العلمي والثقافي للبلاد.

- **الأسباب الموضوعية:**

- الكشف عن بعض الجوانب المتعلقة بتاريخ العراق في الفترة المعاصرة، وأبرزها الجانب الثقافي.
- إثراء المكتبة الجامعية بهذا النوع من الدراسة.

إشكالية البحث:

عرف العراق خلال فترة الدراسة سلسلة من التطورات والتغيرات الثقافية، كما برزت مجموعة الشخصيات الحاكمة التي لعبت دورا في تغير وضع العراق الثقافي وعلى ضوء هذا نطرح الإشكالية التالية: كيف ساهمت الحكومة العراقية في تحسين المنظومة التعليمية؟ ويندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية عدة أسئلة فرعية:

- كيف كان حال التعليم خلال العهد البريطاني والملكي؟
- فيما تمثل التعليم الرسمي الحكومي؟

- ما هو دور التعليم الأهلي؟

خطة العمل:

كمحاولة للإجابة على هذه التساؤلات فقد انتهجنا خطة تضمنت مقدمة وثلاثة فصول وكل فصل تحته مبحثين وكل مبحث تحته مطلبين ثلاث مطالب، وأنهينا مذكرة بخاتمة استنتاجية وملاحق لها علاقة بموضوع الدراسة.

في الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان " **تأثير الأوضاع الداخلية في العراق على التعليم قبل 1958م**"، تعرضنا في المبحث الأول الذي شمل الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية مع محاوت إبراز أثرها على التعليم، أما المبحث الثاني تناولنا فيه التعليم في العراق قبيل **1958م** الذي تطرقنا فيه إلى دافع التعليم في فترة الانتداب البريطاني وإلى التعليم في العهد الملكي.

عنوان الفصل الثاني ب "**التعليم الرسمي في العراق 1958-1979م**"، تطرقنا فيه إلى المبحث الأول التعليم العام يندرج تحته التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي، والمبحث الثاني التعليم المهني يندرج تحته التعليم الصناعي والزراعي والتعليم التجاري.

وفي الفصل الثالث تناولنا موضوع التعليم الأهلي العراقي **1958-1979م**، مستهلين الحديث في المبحث الأول عن نظام التعليم الأهلي من تعليم رياض الأطفال الأهلي والابتدائي والثانوي، المبحث الثاني تحدثنا حول التعليم الجامعي الأهلي، حيث ذكرنا جذور التعليم الجامعي الأهلي وأبرز الجامعات والكليات الأهلية العراقية، وفي الأخير ذكرنا مشكلات التعليم الجامعي الأهلي.

أنهينا موضوع المذكرة بخاتمة ضمنتها مجموعة من النتائج التي توصلنا إليها أثناء فترة البحث.

أهم المصادر والمراجع:

اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

- صالح فليح حسن، جغرافية التعليم الابتدائي في العراق.
- محمد أحمد الغنام، محمد سيف الدين الفهمي، مستقبل التعليم الثانوي في العراق وحاجاته إلى المدرسة **1965-1975**.

اعتمدنا على مراجع عدة، نذكر أهمها هي:

- نوال كشيش محمد الزبيدي، تطور التعليم في العراق **1958-1968**.
- وسام عكار هادي، لمحة تاريخية عن التعليم الأهلي في العراق **1914-1958**.

الدراسات السابقة:

وفيما يتعلق بالدراسات السابقة اعتمدنا على رحيم حسن محمد الشامي، تطور التعليم في العراق **1968-1979م**، وقد أفادنا هذا المرجع في ضبط الخطة ومعرفة جوانب الدراسة المتعلقة بالمجال التعليمي للعراق في الفترة ما بين **1958-1979**.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج:

- المنهج التاريخي: وذلك من خلال إبراز أهم التطورات الثقافية التي تشهدها العراق في تلك الفترة، وتتبعها حسب تسلسل زمني مع تحليل المحطات الهامة من تاريخ العراق الثقافي.
- المنهج الوصفي: وذلك من خلال وصف حال التعليم في الفترة ما بين **(1921-1958)**.
- المنهج الإحصائي والمقارن: وذلك في أعداد التلاميذ والمدارس والمعلمين، والمنهج المقارن في جداول الإحصائية.

الصعوبات:

لا يخلو أي بحث أكاديمي من صعوبات، فقد واجهتنا في دراستنا لهذا الموضوع مجموعة من الصعوبات أهمها:

- ✓ صعوبة الحصول على بعض المصادر بالعربية لعدم توفرها في الجزائر ولأنها متواجدة في العراق فقط وبشكل ورقي.
- ✓ افتقار المكتبات الجامعية الجزائرية للمراجع والمصادر حول هذا الموضوع، خاصة في الجانب الثقافي في العراق قبل **1958م**.
- ✓ عدم توفر المادة العلمية حول أثر التعليم على المجتمع العراقي.
- ✓ صعوبة في الحصول على المراجع الأجنبية.

الفصل الأول

الأوضاع الداخلية في العراق وأثرها على التعليم قبل 1958م

المبحث الأول: الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية

المطلب الأول: سياسيا

المطلب الثاني: اقتصاديا

المطلب الثالث: اجتماعيا

المبحث الثاني: واقع التعليم في العراق قبل 1958م

المطلب الأول: التعليم في عهد الانتداب البريطاني 1921-1932

المطلب الثاني: التعليم في العهد الملكي 1932-1958م

الفصل الأول: الأوضاع الداخلية في العراق وأثرها على التعليم قبل 1958م

تمهيد:

شهدت العراق بعد نهاية الحرب العالمية الثانية العديد من الأحداث والتطورات الهامة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، فشكلت منعرجا حاسما في تاريخ العراق المعاصر، هو الانقلاب على النظام الملكي وقيام الجمهورية العراقية بعد ثورة **جويلية 1958م.**

المبحث الأول: الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

في عام **1921** اضطرت بريطانيا إلى تغيير سياستها في الحكم في العراق، فأتت بنظام موالي لها وبرعت في السيطرة على كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المطلب الأول: سياسيا

في **مارس 1921م** عقد مؤتمر القاهرة لتأمين الاستقرار لشؤون الشرق الأوسط وعين فيصل ملكا على العراق وقد مررت الحكومة الانتقالية (حكومة عبد الرحمن النقيب)، قرارا في **11 جويلية 1921م** تعلن فيه عن ذلك وعلى أن تكون حكومته دستورية تم تتويجه رسميا في **23 أوت 1921م**، كان الوطنيون العراقيين رافضين للانتداب فقد طالبوا بالاستقلال فقررت خلالها بريطانيا أن تسوي مصالحها معهم و أعلنت بأن الانتداب سينتهي في سنة **1932م** من خلال معاهدة حزيران **1930م**، وقد قامت في سنة **1941م** ثورة ضد الوجود البريطاني بقيادة رشيد علي الكيلاني[1] لكنها لم تستمر فاستسلمت بعد شهر وتم

1- رشيد علي الكيلاني: ولد عام 1892م في قرية السادات في محافظة ديالا اشتهر بمناهضته للإنجليز ودعوته لتحرير الدول العربية، تولى مناصب سياسية عدة وترأس ثلاث حكومات في العهد الملكي، يعد رمزا من رموز الوطنية العراقية؛ شكل حكومة الإنقاذ الوطني سنة 1941م، توفي سنة 1965م؛ (ينظر إلى نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي، الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988) مذكرات مقاتل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014، ص59.)

التوقيع على هدنة مكنت بريطانيا من استعادة السيطرة على العراق، مرت العلاقة البريطانية-العراقية بعد الحرب العالمية الثانية بمرحلة صعبة وحرجة[1].

كبلت بريطانيا العراق بقيود أشد، لذلك عمدت لإلغاء معاهدة **1930م**[2](للمزيد ينظر إلى الملحق رقم 01)، لقاء انضمامه لحلف بغداد **1955م**، الذي يضم تركيا وباكستان وإيران، هدفت بريطانيا من هذا الحلف حماية النظام العراقي خفية تنامي حركة التحرير العربي التي أخذت تشتد عودها في فترة الخمسينيات من القرن الماضي بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر[3]، والذي توج بأعماله تأميم قناة السويس **1956م**، وقامت بريطانيا باستخدام مطار الحبانية لتعبئة الوقود والاستراحة الطائرات المغيرة خلال العدوان الثلاثي، مما أثار الشعب والزعماء الوطنيين فسمحت الفرصة لتفجير ثورة **14 جويلية 1958م** ضد الإنجليز[4].

1- ستار جبار الجابري، الاستراتيجية البريطانية إزاء العراق، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية الإنسانية، (ع،21)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العراق، 2015، ص 02-03.

2- معاهدة 1930: هي معاهدة عقدت بين العراق (الملك فيصل) وبريطانيا، أقرت بموجبها هذه الأخيرة استقلال العراق عن التاج البريطاني وإنهاء حالة الانتداب وضمنت أيضا بعض التسهيلات لبريطانيا في مجال تسهيل مرور القوات البريطانية في أوقات العمليات الحربية والتعاون في المجالات الاقتصادية. (للمزيد ينظر إلى: كمال ديب، موجز تأريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، دار الفارابي، بيروت، 2013، ص45).

3- جمال عبد الناصر: قائد عسكري ورجل دولة مصري ولد بالإسكندرية في جانفي 1918م، اشترك في حرب فلسطين سنة 1948م، وكان من مؤسسي تنظيم الضباط الأحرار الذين قادوا الثورة 23 جويلية 1958م، وفي سنة 1954 أصبح رئيسا للوزارة، وفي عام 1956م أصبح رئيسا للجمهورية المصرية، (للمزيد ينظر إلى: مجموعة من المؤلفين، موسوعة مشاهير العالم (مشاهير القادة العسكريين والسياسيين)، ج3، دار الصداقة العربية، بيروت، 2002، ص ص 60-61.)

4- خليل حسين، التاريخ السياسي للوطن العربي، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2012، ص511-512.

بحيث حدث انقلاب **14 جويلية 1958م** على يد رجلين سياسيين عبد الكريم قاسم[1] وعبد السلام عارف[2] تمكن الجيش من الاستيلاء على الأبنية العامة وبدون مقاومات، وهاجمت الجماهير رموز النظام القديم بحيث تعرضت الأسرة المالكة للقتل وأعدم نوري السعيد، تسبب الهياج الجماهيري الشعبي بعدة ضحايا مما أعطى لتلك الثورة شهرة أنها عنيفة ولم تفارقها تلك الصفة[3]، انتهت هذه الثورة وأنهت معها الحكم الملكي في العراق وتم الإعلان عن قيام النظام الجمهوري وأصبح عبد الكريم قاسم رئيسا للحكومة وقائدا عاما للجيش وعين نائبه عبد السلام عارف وزيرا للداخلية، وتحرر العراق من آخر روابطه مع إنجلترا ومع الغرب والقواعد العسكرية وحلف بغداد[4].

المطلب الثاني: اقتصاديا

على الرغم من دخول العراق مرحلة جديدة على الصعيد السياسي (انتهاء الاحتلال العسكري ودخول الانتداب البريطاني وقيام المملكة العراقية **1921م**)، إلا أن مؤتمرات الفوضى بقيت مكللة بظلها الثقيل على الاقتصاد العراقي، عززت بريطانيا علاقاتها مع شيوخ القبائل المنتسبين فأقطعتهم مساحات واسعة من الأراضي بعدما انتزعتها من الشيوخ

1- عبد الكريم قاسم: هو عبد الكريم قاسم محمد البكر الزبيدي، ولد سنة 1914م، وهو أول رئيس للحكم الجمهوري في العراق 1958م، أعدم في 9 فيفري 1963م، (للمزيد ينظر إلى: جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط، المكتبة الشرقية للطبع والنشر والتوزيع، (د.ب)، (د.ت)، ص5 وص13). ومن أهم أعماله: إصدار قانون الإصلاح الزراعي في سنة 1958م وقانون الجمعيات وتنظيم الأحزاب وقانون النفط، (للمزيد ينظر أيضا: محمد الطاهر بنادي، عبد الكريم قاسم ودوره في بناء الدولة العراقية ابان العهد الجمهوري 1958-1963، مجلة الدفاتر، (مج16)، (ع،2)، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2021، ص330.)

2- عبد السلام عارف: ولد في 21 مارس 1921م، في سنة 1938م دخل الكلية العسكرية ثم تخرج لينضم لصفوف الجيش العامل برتبة ملازم ثان، وهو رئيس للعراق من 1963-1966م، (للمزيد ينظر إلى: عبد السلام عارف، مذكرات الرئيس عبد السلام عارف، المؤسسة القومية للتأليف والترجمة، بغداد، 1967، ص ص9-10.)

3- هنري لورانس، اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، تر: محمد مخلوف، دار قرطبة للنشر والتوزيع والأبحاث، (د.ب)، 1992، ص186.

4- إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000، ص288.

الذين وقفوا ضدها، حيث قامت باستنزاف جهودهم وأثقلت كاهلهم بالضرائب، وكما سيطرت على ثرواتهم وفي نفس الوقت كانت تشتري منتوجاتهم بسعر رخيص في هذا الموسم وتبيعها الموسم القادم بسعر أغلى[1]، بينما كانت البنوك وشركات التأمينات الأجنبية مسيطرة على كامل القطاع[2].

وفي ظل هذه الأحداث ظهرت طبقة الإقطاع بصورة أوسع بحيث برزت الفوارق الاقتصادية، وفي سنة **1924م** تألفت بعض شركات التنمية الزراعية وطالبت الحكومة بأن تمنح امتيازات أو أراضي بغرض إنجاز مشاريع الري[3].

شكلت الحكومة العراقية سنة **1950م** مجلس للإعمار، افترض فيه أن يعمل على استغلال عائدات النفط في بناء البنية التحتية للبلاد والقيام بالمشاريع الأساسية كالطرق والجسور والسدود والمدارس...، وقد استعان هذا المجلس بالاستشاريين أوروبيين وأمريكيين لهذا الغرض، غير أن الحكومة قامت بإعلان وضع 70% من عائدات النفط في تصرف الإعمار، وقد تضاعفت العائدات بين عام **(1951-1956)**[4].

أدى زيادة عوائد بعد سنة **1953م**، إلى تحقيق الضائعة المالية في العراق وزيادة العملات الأجنبية وتحريك مشاريع تطور رأس المال وتضخم عدد متزايد من العائدات التجارية وخلق فرص جديدة[5].

1- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج5، مطبعة الإرشاد، العراق، 1971، ص10.

2- غصون مزهر حسين، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة (1958-1968)، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية التربية للبنات، العراق، 2005، ص ص38-39.

3- ستار علك الطفيلي، التطورات الاقتصادية في العراق خلال فترة الانتداب البريطاني 1921م، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العراق، (د.ت)، ص535 وص537.

4- سجاد ستاري، عبد الكريم السيمري، التنمية السياسية في العهد الملكي (1921-1958)، مجلة العلوم السياسية، (ع،56)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2018 ص504.

5- صباح حسن بدوي، التطورات الاقتصادية في العراق (1953-1955)، مجلة كلية العلوم، (ع،44)، كلية التربية للبنات، جامعة القادسية، 2021، ص121.

إن أهم الصناعات الاستهلاكية الوطنية التي تمتعت بالحماية المباشرة لمبلغ الاستيراد هي: صناعة الزيوت النباتية، صناعة التبغ، وبالإضافة إلى صناعة الإسمنت، كما بقيت صناعة النسيج الصوفي بدون حماية مباشرة حتى بعد تشريع قانون التعريفة الجمركية رقم (77) لعام **1955م**[1].

أصدر وزير الزراعة هديب محمود في **أوت 1958م** بيانا قضي فيه إعطاء الفلاح نصف الحاصل، وكان ذلك البيان هو أول إنصاف للفلاح من قبل ثورة **1 جويلية 1958م**، وفي الثاني من أوت من نفس السنة قام عبد الكريم قاسم بإصدار أمر وزاري بتأليف لجنة لوضع القانون الزراعي، كان أعضاء لجنة إعداد القانون الإصلاح الزراعي وقادة الثورة من الضباط الأحرار مدفوعين برغبة لإعداد قانون يحقق أهداف الثورة الأساسية وأماني الشعب بالإصلاح الزراعي[2].

المطلب الثالث: اجتماعيا

يتشكل العراق من عرقيات متعددة، حيث أن العنصر الأساسي فيها هم العرب سنة استحوذ هؤلاء على حكم البلاد منذ القدم مثلا الحكومات التسع والخمسين التي كانت في الحكم كلهم عرب سنة، أما المجتمع الأكبر في البلاد وهو الشيعة العرب، ويكون الكرد حوالي خمس السكان بالإضافة إلى وجود مجموعات قليلة من يهود، يزيدية[3]، صائبة، وكثير

1- محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958، ج1، منشورات العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1965، ص367.

2- صالح عباس حسون الطائي، الأوضاع الاقتصادية في العراق (1958-1963)، من خلال جريدة الثورة البغدادية، جامعة أهل البيت، العراق، (د.ت)، ص2-3

3- يزيدية: هي ديانة تتبعها جماعة تقليدية غير تبشيرية منغلقة على ذاتها، تقع بالقرب من مدينة الموصل بالعراق، واليزيديون أغلبهم مستوطنون في المدن كردستان العراق. (للمزيد ينظر إلى: عايد محمد بدر، الطبقات الاجتماعية والدينية للمجتمع الايزيدي، رسالة المشرق، كلية الآداب، جامعة القاهرة، (د.ت)، ص253.)

من سكان المناطق الجبلية بالشمال ليسوا عربا بل هم أكراد أو تركمان (يتكلمون اللغة التركية)[1]، إن هذا التعدد في القوميات سيؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي[2].

على الرغم من انتهاء الحرب العالمية الثانية، إلا أن الوضع الاجتماعي في البلاد بقي مترديا ولم يشهد تحسنا واضحا، وذلك لعجز النظام من التغلب على حالات الخلل الاجتماعي المتمثلة في ارتفاع عدد السكان وغلاء المستوى المعيشي[3].

تأثر الوضع الصحي للعراق عموما بسبب تدني مستوى المعيشة وانتشار العديد من الأمراض الخطيرة[4]، مما زاد الحالة سوءا تواضع الخدمات الصحية التي تقدمها الدوائر الصحية للمواطنين إذ لا تتناسب مع حجم الأمراض التي تجتاح البلاد، بالإضافة إلى ذلك قلة الكوادر الطبية العاملة في تلك الدوائر مقارنة بعدد السكان؛ حيث كانت هناك نسبة كبيرة من المواطنين تتراوح ما بين 75% و80% من مجموع سكان الذين يعانون من سوء التغذية وذلك راجع لعدم توفر الغذاء.

قد أظهرت الإحصائيات ارتفاع نسبة الوفيات بين المواطنين ويرجع هذا إلى كثرة تفشي الأمراض مثل: الملاريا وأمراض العيون إلى جانب انتشار الأوبئة الناتجة عن غياب النظافة، مما أدى إلى وفاة العديد من الأشخاص خاصة الأطفال[5].

أما في التعليم فبرغم من زيادة عدد المتمدرسين في الكليات الحكومية، إلا أنه لم يقضي على الأمية حيث كان أكثر من ستة أسباع من السكان أميون[6]، ويرجع سبب هذا

1- هنري لورانس، المصدر السابق، ص39.

2- اوريل دان، المصدر السابق، ص15.

3- محمد حمدي الجعفري، انقلاب الوصي في العراق، مكتبة مديولى، القاهرة، 2000، ص27.

4- خضير حسن سلمان، عدي نجم الدين عبد الله، الأوضاع الصحية في لواء الدليم للمدة 1939-1975، مجلة المداد الآداب، (ع،13)، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العراق، ص436.

5- محمد حمدي الجعفري، المرجع السابق، ص ص28-29.

6- حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني وحتى قيام الجمهورية، ج1، تر: عفيف الرزان، مؤسسة الأبحاث، بيروت، 1990، ص ص52-53.

التراجع إلى انتشار الفقر حيث أن الأمر يدفع الفرد إلى العمل في الحقول والمصانع عوض الذهاب إلى المدرسة حيث يضمن لقمة عيشه، وانتشرت الأمية أكثر في الأرياف حيث كان عدد الأطفال المتمدرسين 175,000 من مجموع 750,000 طفل بلغت أعمارهم سن الدراسة، هذا النقص في التعليم يعكسه سوء الأوضاع الاقتصادية والتي كانت سبب في عجز العائلات على إرسال أبنائهم للدراسة، كما أن نظام التعليم المطبق في العراق كما ظهر في عام **1950م** تتخلله الكثير من النواقص، حيث كانت تقف أمام تطوره عوائق كبيرة والمتمثلة في: النقص في أبنية المدارس، والبطء في تنفيذ برامجه، بالإضافة إلى تميزه بالسطحية والاضطراب وذلك بسبب تخصيص جزء ضئيل من الميزانية لهذا القطاع[1].

من هذا فقد كان فترة **1958م** بالنسبة للحياة التعليمية في العراق من أصعب الفترات، بحيث أن آثار الحرب العالمية الثانية كانت واضحة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد لاقى التعليم عدة مشاكل منها: نقص في الكادر التعليمي، وقلة المستلزمات المدرسية والخدمية للطلاب، ونقص الرغبة في الاستمرار بالدراسة، إذ يعود سبب عدم ترك الأهالي لأبنائهم للدراسة إلى تدهور الأوضاع الصحية[2].

المبحث الثاني: واقع التعليم في العراق قبل 1958م:

مر التعليم في العراق قبل **1958م** بفترتين: فترة الانتداب البريطاني وفترة العهد الملكي، حيث شهد فرض الانتداب لسياسته التعليمية على أهالي العراق، وفي العهد الملكي عرف تغير وتطور ملحوظ مع ملك فيصل.

1- محمد حمدي الجعفري، المرجع السابق، ص ص32-33.

2- علاء خليف علوان الحميري، تطور التعليم في العراق وأثره في الحياة الاجتماعية 1912-1958، مجلة التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، (ع،43)، العراق، 2019، ص1136.

المطلب الأول: واقع التعليم في فترة الانتداب البريطاني (1921-1932)

قبل التطرق لواقع التعليم في عهد الانتداب البريطاني فلابد من الإشارة الى التعليم في العهد العثماني، حيث انتشرت الكتاتيب في العراق بشكل واسع[1]، وكذلك المدارس الدينية، وقد لعبت هذه المؤسسات دورا مهما في حياة المجتمع العراقي[2].

وكانت تفتح هذه الكتاتيب[3] أو مدارس الملالي[4] على العموم في المساجد[5]، يقوم المنهج الدراسي في الكتاتيب على تعليم الكتابة ومبادئ القراءة وحفظ بعض أجزاء القرآن الكريم[6]، وكان التعليم فيها مجانيا ولا يتلقى دعما من الدولة، ولم يتغير شيء في وضع الكتاتيب أيام الدولة العثمانية فهي «**امتداد لأسلوب التعلم القديم إذا كانت تسير.... على نفس النهج وتتبع نفس المنهج الدراسي**»، وكان عدد الكتاتيب في سنة **1890م** بحدود 287 كتابا[7]، انتشرت الكتاتيب والمدارس الدينية في المدن العراقية مثل: النجف، بغداد، الموصل، البصرة، وكانت مهمة الأولى هي تعليم قراءة القرآن والمهمة الثانية علم القرآن

1- نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، ج12، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1975، ص ص295-296.

2- إيناس سعدي عبد الله، تاريخ العراق الحديث 1258-1918، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2014، ص551.

3- ألمس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، تر: جعفر الخياط، كاليفورنية، (د.د.ن)، (د.ت)،1971، ص33. (pdfاولاين).

4- الملالي: هي اسم يطلق على الكتاتيب في العراق، وهي المعاهد التعليمية الأولى التي يدخلها الأطفال، بعد اتمامهم سن الثالثة أو الرابعة من العمر، وبصورة عامة كانت الكتاتيب ملحقة بالمساجد. (للمزيد ينظر إلى: وسام هادي عكار، لمحة تاريخية عن التعليم الأهلي في العراق 1914-1958، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2021، ص ص06-07).

5- ألمس بيل، المصدر السابق، ص33.

6- حازم مجيد أحمد الدوري، تطور التعليم في العراق 1850-1915، مجلة سرّ من رأى، (مج،6)، (ع،18)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2010، ص02.

7- كريم الوائلي، التفتيش التربوي في العراق في العهد الملكي مدرسة سامراء الابتدائية أنموذجا، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2021، ص ص18-19.

وأصول الفقه والتفسير، من أجل تكوين رجال الدين بشكل خاص[1]، وكانت اللغة الرسمية فيها اللغة التركية واعتبار اللغة العربية لغة ثانوية[2].

أنشأت الدولة العثمانية العديد من المدارس[3]، وهي المدرسة الرشدية المدنية، المدرسة الرشدية العسكرية والمدرسة الإعدادية العسكرية ومدرسة الصنائع والفنون، اعتمدت هذه المدارس في تعليمها على اللغة التركية، حيث كانت تستقبل المدرسة الرشدية العسكرية الطلبة الذين أنهوا تعليمهم في الكتاتيب[4].

أولى مدحت باشا اهتماما كبيرا بالتعليم، حيث قام بتأسيس العديد من المدارس المهنية في مناطق مختلفة من العراق، تشمل عدة فروع وأقسام وهي: البرادة، والحدادة، والسباكة، والخياطة، عدد هذه المدارس هي الأولى في كركوك والتي عرفت باسم "مكتب الصنائع" وكان عدد المدرسين فيه لا يتعدى معلما واحدا وكاتبا واحدا، وفي سنة **1914م** بلغ عدد طلبته خمسة عشر طالبا، كان هدفه تخريج وتكوين مهنيين في مجالات عديدة، أما الثانية فكانت في بغداد، والأخرى أسسها في الموصل[5].

لقد ظهر نوعان من المدارس الإعدادية هما المدارس السلطانية والمدارس العلمية، حيث كانت المدارس السلطانية تمتاز بمرتبة أعلى من المدارس الإعدادية وهي تمثل خريجي

1- كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين، الكتاب الثاني المقدمة، دار أراس للطباعة والنشر، أربيل، العراق، 2013، ص ص195-196.

2- ألمس بيل، المصدر السابق، ص 34.

3- فيصل محمد عليوي التميمي، مشكلة التعليم في الوطن العربي (العراق أنموذجا)، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، (ع،18)، كلية الآداب، جامعة تكريت، 2015، ص339.

4- إسماعيل نوري الربيعي، تاريخ التعليم في العراق في العهدين العثماني والملكي، شبكة أخبار دجلة نيوز، على الرابط: https://dijlanews.blogspot.com، نشر في 2008 واطلعت عليه الطالبة في 2023/05/17، على الساعة 12:30.

5- نبيل عكيد محمود المظفري، التعليم في كركوك في العهد الملكي عهد الانتداب البريطاني أنموذجا 1921-1932، مجلة سرّ من رأى، (مج،07)، (ع،25)، كلية التربية، جامعة كركوك، العراق، 2011، ص 218.

المدارس الإعدادية والدراسة فيها ست سنوات مقابل أجر تحدده الدولة العثمانية، النوع الآخر من المدارس هو: المدارس العلمية، هي عبارة عن مدرسة دينية متقدمة، وكان يدرس فيها العلوم الدينية والتاريخ والجغرافية والآداب واللغة الإنكليزية، واستمر التدريس فيها حتى قيام الدولة العراقية **1921م**[1].

شهد التعليم في أواخر العهد العثماني في العراق أكثر من مئة وستون مدرسة تضم ستة آلاف وست مئة وخمسون طالبا وطالبة، كثير منها أهلية تخص الطوائف الدينية وهي موزعة في الولايات الثلاث كالآتي: ولاية بغداد: وفيها 78 مدرسة سبع منها للبنات وتضم 3031 طالبا و540 طالبة ويعمل فيها 161 معلما، أما ولاية البصرة: فيها 31 مدرسة إثنان منها فقط للبنات يدرس فيها 64 طالبا و31 طالبة ويقوم بالتدريس فيها 60 معلما وأربع معلمات، ولاية الموصل: فيها 51 مدرسة 4 منها للبنات تضم 1948 طالبا و185 طالبة، ويعمل فيها 78 معلما وست معلمات، كانت هناك بعض المدارس الثانوية ومعهد لإعداد المعلمين، أما المواد البارزة في مناهجهم الدراسية هي العقائد الإسلامية واللغة التركية والثقافة التركية والعلوم الحربية والتدريب العسكري[2].

سارعت بريطانيا بامتصاص الغضب الشعبي بعد إعلان انتدابها للعراق سنة **1920م** وذلك باتخاذها عدة قرارات من بينها حكومة مؤقتة في **25 أكتوبر 1920م**، تحت رئاسة عبد الرحمن النقيب[3]، كما أصبح لقضايا التعليم والصحة وزارة واحدة سميت بوزارة المعارف

1- نبيل عكيد محمود المظفري، المرجع السابق، ص ص218-219

2- حيدر زكي عبد الكريم، شيء من تاريخ العراق، الكاردينيا، مجلة ثقافية عامة على الرابط: https://algardenia.com/maqlat ، نشر في 2020، واطلعت عليه الطالبة في: 23/05/17، على الساعة 13:00.

3-عبد الرحمن النقيب: هو نقيب أشراف بغداد ورئيس المجلس التأسيسي العراقي بعد مؤتمر القاهرة، ولد في بغداد من عائلة صوفية، اختير كأول رئيس للوزراء بعد سقوط الدولة العثمانية في 1920/ (للمزيد ينظر إلى: خالد محمد، رؤساء وزراء العراق في العهد الملكي، على الرابط: https://almadasupplements.com ، نشر في 2010، واطلعت عليه الطالبة في 2023/04/06، على الساعة 12:30.)

والصحة العمومية[1]، وعين عزت الكركولي[2] وزيرا لها، ونظرا لعدم إتقانه اللغة العربية قادت سلطة الانتداب بتكليف محمد بحر العلوم[3] لتولي هذا المنصب وكان ذلك في **22 فيفري 1921م**[4].

أصدرت وزارة المعارف في **21 جويلية 1923** تعليماتها بخصوص موضوع الإشراف على المدارس الأهلية والأجنبية من خلال التأكيد على ضرورة الاستمرار في مراعاة القوانين العثمانية، غير أن المدارس لم تلتزم بذلك، وتصاعدت الدعوة لفتح المدارس الأهلية بجانب المدارس الرسمية في مجلس النواب العراقي[5]، لذلك نجد أحد النواب طالب: ... أن تنتهج وزارة المعارف في سياستها منهجا آخر وتشجع المدارس الأهلية بإعطائها بعض المساعدات والتبرعات حتى تكثر هذه المدارس ويقبل الأهليون على فتح هذه المدارس[6].

1- علاء خليف علوان الحميري، المرجع السابق، ص1134.

2- عزت الكركولي:(1869-1932) أحد القادة العسكريين المتقاعدين، أصله من مدينة كركوك، تقلد منصب الوالي على البصرة بالوكالة عام 1913م، أحيل على التقاعد عام 1914م، عاد إلى الخدمة بعد قيام الحرب العالمية الأولى وصف صلاحياته في الحكومة العراقية المؤقتة قائلا إن صلاحياتي لا تتجاوز حدود هذا البرفان) للتعبير عن مدى تعاظم سلطة المستشارين البريطانيين التي جعلت من صلاحيات الوزير هامشية. (للمزيد ينظر إلى: ثامر محمد حميد، وزارة المعارف في سنواتها الأولى في العشرينيات، على الرابط: https://www.almaclasupplement.com ، نشر في 2018، واطلعت عليه الطالبة في 2023/05/16، على الساعة 10:00.)

3- بحر العلوم: ولد 1909م، نشأ في بيت عريق بالعلم والأدب، شب في بيت ثوري معاديا للاستبداد التركي والاستعمار البريطاني، واكب الحركة الوطنية منذ أوائل العشرينيات من القرن 20م انضم إلى العديد من الأحزاب العراقية مثل حزب الإخاء الوطني ومن أهم أعماله: رواية العفة سنة 1932م. (للمزيد ينظر إلى: محمد صالح بحر العلوم، لسان العرب (1921-1943)، ج1، مطبعة دار التضامن، بغداد، 1968، ص9،12).

4- علاء خليف علوان الحميدي، المرجع السابق، ص1134.

5- ستار نوري العبودي، المدارس الأهلية في العراق 1869-1963 دراسة تاريخية-إحصائية مقارنة، مجلة كلية التربية والعلوم التربوية والإنسانية، (ع،20)، جامعة بابل، 2015، ص05.

6- ستار نوري العبودي، التعليم في الحلة أواخر العهد العثماني حتى قيام الحرب العالمية الثانية (1877-1939) دراسة تاريخية، منشورات مركز دراسات ووثائق الحلة، العراق، 2008، ص46.

من أهم المدارس الأهلية الموجودة في العراق: مدرسة الغري الأهلية عام **1922م** (النجف) التي تأسست عام **1922م**، ومدرسة المفيد التي أنشأت عام **1924م**، ومدرسة أخرى وهي مدرسة النجاة الأهلية المتواجدة بلواء البصرة[1].

ظهرت في لواء العمارة مدارس أهلية وأخرى أجنبية نذكر من بينها: المدرسة الباقرية التي تعد أول مدرسة في العمارة ويدرس فيها الصرف والنحو، وكذلك مدرسة الهدى التي تأسست سنة **1930م**، يدرس بها ثلاثة معلمين وبها ثلاث صفوف، أما بخصوص المدارس الأجنبية، فقد أصدرت وزارة المعارف عام **1923م** تعليمات حولها وأكدت على استمرار العمل بالقوانين العثمانية[2].

بعد استقرار الأوضاع التعليمية انصرفت الوزارة لافتتاح العديد من المدارس الابتدائية، أنشأت الحكومة ثلاثة وثمانون مدرسة للبنين وخمسة للبنات سنة **1921م**، وبلغ عدد الطلاب حوالي ثمانية ألف طالبا[3]، في حيث لم تتجاوز ميزانية التعليم مليون وثلاث مئة ألف (1,300,000) دينار أي 2% من ميزانية الدولة، كما لم يزد عدد طلابه إلى ثمانية ألف وخمسمئة (8,500) سنة **1920م**[4].

اهتمت دائرة معارف بمنطقة الموصل بمدارس رياض الأطفال والمدارس الابتدائية لأنها شهدت تطورا ملحوظا، حيث بلغ عدد تلاميذها نهاية **1921م** ثلاثة آلاف وخمسمئة

1- ستار نوري العبودي، المدارس الأهلية...، المرجع السابق، ص05.

2- جاسم محمد شغيث الكعبي، تاريخ التعليم في العمارة 1921-1958، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة البصرة، 2013، ص ص77-78.

3- علاء خليف علوان الحميري، المرجع السابق، ص 1134.

4- محمد أحمد الغنام، محمد سيف الدين الفهمي، مستقبل التعليم الثانوي في العراق وحاجاته إلى المدرسين 1965-1975، مطبعة الحكومة، بغداد، 1966، ص11.

(3500) تلميذ، وبلغ عدد المدارس الابتدائية في الحلة سنة **1921-1922م** خمس مدارس[1].

اهتمت كذلك بالمدرسة الثانوية إذ بلغ عدد طلابها ستة وتسعون طالبا، كانت المناهج تأكد على ضرورة تدريس اللغة العربية، وذلك لسعي دائرة المعارف لنشرها وإعلاء شأنها[2].

منذ **1929م** أصبح التعليم الثانوي في العراق خمس سنوات بدلا من أربع سنوات، ثم قسمت مدة الدراسة فيه إلى قسمين: المتوسط مدتها ثلاث سنوات، والإعدادية مدتها عامين لم يكن هذا التقسيم وليدة اعتبارات سيكولوجية أو تربوية بقدر ما كان محاولة لحل مشكلة مستقبل خريجي التعليم الثانوي، أنشأت الحكومة المدرسة الثانوية بهدف إعداد فئة من الموظفين اللازمين لدوائر الحكومة.

أما التعليم العالي فكان ضئيلا خاصة في عدد معاهده، بدأ هذا التعليم بعد نهاية السيطرة العثمانية، وفي سنة **1923م** أنشئت دار المعلمين العالية (كلية التربية حاليا)، ثم افتتحت سنة **1925م** أول دار للمعلمات وذلك لسد حاجة المدارس الابتدائية من معلمين ومعلمات، وكذلك لسد حاجة المدارس الثانوية من مدرسين ومدرسات، وتتضمن مناهج الدراسة في دور ومعاهد المعلمين والمعلمات مواد ثقافية ومهنية[3].

اعتبر التعليم الرابطة الأهم في صياغة رؤية الطبقة الوسطى الناشئة خاصة على المستوى المتوسط والثانوي[4].

فكتب التاريخ والدراسات الاجتماعية المستخدمة في هذه المستويات تدل على وجهات النظر المعرفية المنقولة، كانت هذه المناهج قومية بشدة ومعادية لبريطانيا، فقامت هذه

1- ستار نوري العبودي، التعليم في الحلة...، المرجع السابق، ص43.

2- وائل علي النحاس، التعليم في الموصل (1921-1932) من خلال الصحافة الموصلية، مجلة الآداب الرافدين، (ع،33)، العراق، 2000، ص153.

3- محمد أحمد الغنام، محمد سيف الدين الفهمي، المصدر السابق، ص14 وص ص19-20.

4- فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، تر: مصطفى نعمان أحمد، المكتبة العصرية، بغداد، 2006، ص213.

الأخيرة بالرد على هذا، فقامت بحذف المواد القومية المتطرفة والمعادية ووضعت مناهج جديدة قيد التداول، وقامت بإبعاد مجموعة من المدرسين القوميين[1].

تعهدت وزارة المعارف بالإنفاق على جميع مؤسسات التعليم الرسمي في البلاد (المدارس والمعاهد والكليات والبعثات العلمية) وكذلك المؤسسات الثقافية الأخرى التابعة للوزارة كمديرية الآثار والمجتمع العلمي العراقي والملحقيات الثقافية خارج العراق[2].

لم يشهد التعليم النسوي مدة الانتداب البريطاني اهتماما واسعا من قبل البريطانيين لعدم حاجتهم للعنصر النسوي في الدوائر الحكومية ووجود الكادر الملائم للقيام بالتدريس، وعدم تحضر الآباء اتجاه تعليم النساء، وقد ألقت ألمس بيل خطابا باللغة العربية وضحت فيه للحاجة الحقيقية للعلم، وتلائم تلك الحاجة مع توجهات المرحلة الجديدة، وبأن هدف المدرسة جاء ليتلائم مع عادات وتقاليد العراقيين.

وكانت المناهج العلمية المتنوعة منها: القرآن الكريم، الرياضيات، التاريخ، مادة التدبير المنزلي، علم الصحة، والرياضة، تتمثل بموجبها المواد الدراسية التي اضطلع بتدريسها جملة من التدريسات[3]، وتميز التعليم المهني في فترة الانتداب البريطاني **(1921-1931م)** بوجود تقدم نسبي، وذلك بعد أن أدركت الحكومة العراقية أهميته في مؤسسات الدول المختلفة ولم تكن محاولاتها للنهوض بواقع التعليم حتى قيام الحرب العالمية الثانية[4].

1- فيبي مار، المصدر السابق، ص213.

2- علي طاهر تركي الحلي، موقف المجلس النيابي من السياسة التعليمية في العراق 1939-1958، مجلة بابل للعلوم الإنسانية، كلية التربية جامعة كربلاء، العراق، 2011، ص01.

3- أحمد عبد الغني عبد اليوزبكي، تطور التعليم النسوي في العراق أثناء العهد الجمهوري 1958-1963، مجلة سرّ من رأى للدراسات الإنسانية، (مج،18)، (ع،72)، كلية التربية، جامعة سامراء، العراق، ص1031.

4- محمد حسين حسوني، التعليم المهني في العراق بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام 1958، دراسة تاريخية، مجلة كلية التربية، (ع،30)، جامعة واسط، العراق، (د.ت)، ص367.

المطلب الثاني: التعليم في العهد الملكي (1932-1958)

إن واقع التعليم[1] أخذ بالتغيير والتطور نحو الأحسن بعد قيام الحكم الملكي، بموجب قرارات مؤتمر القاهرة الذي عقد في الفترة **12-13 مارس 1921م**[2].

إذ انتشرت المدارس الابتدائية الحكومية[3] والتي قسمت إلى فرعين، الفرع الأول منها هو مدارس أولية مدة الدراسة فيها أربع سنوات، وفي مناهجها لا تعتمد على اللغة الإنكليزية، أما الفرع الثاني فهو مدارس ابتدائية مدة الدراسة فيها ست سنوات، تكون السنوات الأربع الأولى عبارة عن دورة قائمة بذاتها وسنتان تكميليتان تدرس فيها اللغة الإنكليزية بداية من الصف الرابع[4]، في فترة الثلاثينات أصبحت برامج المدارس في العراق مشابهة لنظام التعلم البريطاني وجعلت التعليم على ثلاث فترات، المرحلة الابتدائية ست سنوات، المرحلة المتوسطة ثلاث سنوات، والمرحلة الثانوية سنتان[5].

صدر نظام المدارس الابتدائية الأميرية لسنة **1930م** استنادا إلى قانون المعارف العامة لسنة **1929م**، حيث أقر النظام بأن التحصيل في المدارس الابتدائية مجاني، ومدة

1- التعليم: هو نقيض الجهل، هو عملية نقل المعرفة والثقافة لأفراد المجتمع من خلال مؤسسات متخصصة. (للمزيد ينظر إلى: حارث حازم أيوب، أحمد عبد العزيز، أسباب عدم ملائمة مخرجات علمية التعليمية مع متطلبات التنمية، دراسات موصلية، كلية الآداب، (ع،13)، 2006، ص170.)

2- علاء خليف الحميري، المرجع السابق، ص1134.

3- أحمد فكاك البدراني، التعليم في العراق إبان العهد الملكي، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، (مج11)، (ع،4)، جامعة الموصل، 2012، ص709.

4- حيدر غانم عبد الحسن، موقف المجلس النيابي العراقي من حركة التعليم في العراق 1925-1999، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الكوفة، 2011، ص25.

5- مأمون أمين زكي، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي، دراسة تاريخية، اجتماعية مقارنة، دار الحكمة، لندن، 2011، ص03.

الدراسة فيها أربع سنوات في المدارس الأولية وست سنوات في المدارس الابتدائية[1]، عمدت الحكومة على جعل التعليم الابتدائي في العراق مجانيا، لأن معظم الطلاب فقراء[2].

من أهم المواد أو البرامج التي كانت تدرس في هذه المدارس الابتدائية (المعلومات الدينية، اللغة العربية، اللغة الإنكليزية، الحساب الهندسة، الجغرافية، التاريخ، دروس الأشياء والصحة والزراعة، المعلومات المدنية، والأخلاقية، الخط العربي، الرسم والأعمال اليدوية، الرياضة البدنية والنشيد)، بلغ عدد الطلاب في محافظة الموصل في الفترة ما بين الموسم الدراسي **1933-1934م** حوالي إثنا عشر الفا وسبعمئة وسبعة وخمسون (12757) طالبا وطالبة[3].

وقد كثرت الشكاوي بخصوص المناهج التعليمية للمراحل الابتدائية والثانوية هذا راجع لطولها، حيث لا يتيسر إكمالها على الوجه المطلوب ومستواها فوق طاقة التلاميذ الذهنية لاسيما أن طلبة السادس الابتدائي يدرسون موضوعات كثيرة في الفيزياء والكيمياء[4].

أما الكتب المقررة في المدارس الابتدائية تمثلت في مادة التربية الإسلامية (جزء عم في الصف الثاني، وجزء تبارك في الصف الثالث، وجزء قد سمع في الصف الرابع والقرآن الكريم لباقي الصفوف)، وفي مادة اللغة العربية تمثلت بما يأتي: (كتاب مبادئ القراءة الجزء الأول والثاني تأليف الدكتور متي عقراوي ورجل الله الزغبي للصف الأول، القراءة المصورة الجزء الأول للصف الثاني، القراءة المصورة الجزء الثاني للصف الثالث، القراءة المصورة الجزء الثالث للصف الرابع، القراءة المصور الجزء الرابع للصف الخامس، والجزء الخامس للصف السادس، النحو الواضح الابتدائي بأجزائه الثلاثة للمؤلف مصطفى الأمين وعلي الحازم لجميع الصفوف، وفي مادة الاجتماعيات (الجغرافية الأولية ستة أجزاء لجميع

1- وائل علي احمد النحاس، التعليم في الموصل (1932-1939)، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، (مج11)، (ع4)، 2011، ص03.

2- محمد فاضل الجمالي، مذكرة في مستقبل التربية والتعليم في العراق، مطبعة الفيض الأهلية، بغداد، 1944، ص13.

3- وائل علي أحمد النحاس، التعليم في الموصل (1932-1939)، المرجع السابق، ص05.

4- حيدر غانم عبد الحسن، المرجع السابق، ص154.

الصفوف، دروس الأشياء لساطع الحصري ثلاث أجزاء، درس التاريخ العربي للحكم دروزة للصف السادس، أما الكتب الإنكليزية فهي**oxford Reading book** الكتاب الأول الجزء الأول للصف الخامس، **Language book** الكتاب الأول (الجزء الأول والثاني من نفس الكتاب) للصف السادس.

قررت وزارة المعارف استخدام كتاب (صفوة العرفان في تفسير القرآن الكريم) لمؤلفه فريد وجدي كمقدمة لتدريس مادة التفسير في المدارس المتوسطة[1].

أصبح التعليم الابتدائي في العراق يهدف إلى تزويد الأطفال (بعد سن السادسة) بالتربية والثقافة الأساسيتين وجعلهم مواطنون سليمي الجسد والعقل والخلق والعمل على اكتشاف مواهبهم لغرض توجيههم إلى ما يناسب هذه المواهب[2].

أما التعليم الثانوي في العراق يستخدم كتعبير للدلالة على الدراسة الثانوية العامة (الأكاديمية) التي تلي المرحلة الابتدائية والتي تؤدي إلى التعليم العالي والجامعي لكن هذا التعبير يشمل نطاف أوسع بحكم أنه يشمل كذلك أنواع التعليم المهني ودور المعلمين والمعلمات التي تقف بجانب الدراسة الثانوية الأكاديمية[3].

زادت مدة الدراسة في المرحلة الثانوية إلى خمس سنوات بعد صدور قانون المعارف رقم 28 في 15 أفريل **1929م**، وقسمت فيها الدراسة إلى قسمين: الأولى متوسطة وأمدها ثلاث سنوات، كرست للثقافة العامة، أما المرحلة الثانية فخصصت إلى ثانوية وأمدها سنتان، للتخصص في الدراسات العلمية والأدبية، وقد جعلت الدراسة الثانوية لكلا الجنسين، وأكدت على تطبيق المنهج الثانوي الجديد بداية من عام **1932-1933**.

1- وائل أحمد النحاس، التعليم في الموصل (1932-1939)، المرجع السابق، ص04.

2- عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ج1، مطبعة النجاح، بغداد، 1953، ص217.

3- محمد أحمد الغنام، محمد سيف الدين الفهمي، المصدر السابق، ص05.

الهدف من تقسيم الدراسة الثانوية إلى مرحلتين: متوسطة وإعدادية من شأنه أن يجعل عددا من الطلبة يلتحقون بدور المعلمين والمدارس المهنية للخروج بكادر وسطي مهني، وذلك للانخراط في مؤسسات الدولة مبكرا، وبلغ عدد المدارس الثانوية في العام الدراسي ما بين **1931-1932م** (22 مدرسة) منها 19 للبنين وثلاث مدارس خاصة للبنات، وكان مجموع الطلاب في هذه المدارس (2828 مدرسة) طالبا وطالبة، بينما بلغ عددهم في فترة الموسم الدراسي **1938-1939م** 68 مدرسة، ضمت ثلاثة عشر ألفا وستمئة وتسعة وعشرون (13629) طالب، وهذا يدل على تطور واضح للنظام التعليمي في العراق خلال هذه الفترة[1].

المواد الدراسية التي كانت تدرس في التعليم الثانوي يمكن التعرف عليها من خلال جدول الامتحانات العامة للدراسة الثانوية (البكالوريا) للعام الدراسي **(1936-1937)**

1- محمد جواد جاسم الجزائري، التعليم الثانوي في العراق (1968-1979)، دراسة (تاريخية وثائقية)، حولية المنتدى، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العراق، ص ص340-341.

بفرعيها العلمي والأدبي والتجاري، كما موضح في الجدول التالي[1]:

الفرع العلمي	***الفرع الأدبي***	***الفرع التجاري***
اللغة العربية	اللغة العربية	اللغة العربية
اللغة الإنكليزية	اللغة الإنكليزية	اللغة الإنكليزية
تاريخ أوروبا الحديث	تاريخ أوروبا الحديث	تاريخ أوروبا الحديث
الفسلجة[2] والصحة	الفسلجة والصحة	الفسلجة والصحة
الكيمياء العامة	الكيمياء العامة	الطابعة
الجبر	الرياضيات	الحساب التجاري
الحيوان	اقتصاد	اقتصاد
النبات	الجغرافية الاقتصادية	الجغرافية الاقتصادية
الفيزياء	تاريخ الشرق الأدنى	المعاملات التجارية
اللغة الثالثة	اللغة الثالثة	اللغة الثالثة
الهندسة	المدنية الإسلامية	مسك الدفاتر
المثلثات	–	–

يقوم نظام المدارس الثانوية على ضرورة اجتياز الطالب للامتحان الوزاري للدراسة الابتدائية كشرط للقبول في المدرسة المتوسطة، والامتحان الوزاري للدراسة المتوسطة كشرط للقبول في المدرسة الإعدادية، ويشترط لنقل الطالب من صف إلى صف في المدرستين

1- وائل علي أحمد النحاس، التعليم في الموصل (1932-1939)، المرجع السابق، ص04.

2- الفسلجة: هي علم وظائف الأعضاء في فعاليات المادة الحية (على مستوى الكائن الحي بأكمله أو عضو منه أو على مستوى الخلية او جزء منها)، (للمزيد ينظر إلى: صباح ناصر العلوجي، علم وظائف الأعضاء، دار الفكر، ط3، الأردن، 2014، ص16.)

اجتيازه الامتحانات السنوية التي تجريها كل مدرسة على حدة، وتختتم الدراسة في كلا المدرستين بامتحان وزاري عام[1].

في سنة **1921م** أعلنت الإدارة الصحية في المستشفى الملكي إعلانا بإمضاء الميجرب هيكس مدير الصحة في بغداد عن تنظيم دورة الراغبين في المهنة، نشر ذلك في **1 جانفي 1921م**، وتعتبر هذه الدورة دورة دروس لمدة ثلاث أشهر من أجل تأهيل المشتركين للامتحان في مهنة الصيدلة وكانت الأجرة 20 روبية شهريا[2].

أولى الملك فيصل[3] اهتماما كبيرا بالتعليم دون النظر للإمكانات الواقعية التي تحولت لعائق كبير أمام تحقيق طموحاته الواسعة في هذا المنظار الحيوي، بحيث دل على ذلك على أنه لا حياة للأمة إلا برفع مستواها التعليمي والثقافي، ذلك منذ توليه الحكم وتجسيد اهتمامه به من خلال حديثه وممارساته العلمية في هذا الجانب[4]، حيث صرح بقوله: «**لو لم أكن ملكا لكنت معلما**»[5] وقوله أيضا: «**العمل الذي تقومون به هو أعظم من عمل الملك وعمل الوزير**»[6].

1- محمد أحمد الغنام، المصدر السابق، ص15.

2- علي إسماعيل عبيد السنافي، التعليم العالي في العراق التأسيس والتطور، دار الحيدري، (د.ب)، 2017، ص27.

3- الملك فيصل: ولد في مكة في 20 ماي 1883م، بين العشائر العربية، تعلم الكثير في مدرسة الصحراء وشارك في العديد من المؤتمرات أهمها: مؤتمر الصلح، مؤتمر القاهرة، وفي 23 أوت 1921م، اختير فيصل ملكا لتولي العرش في العراق، توفي الملك فيصل في 3 سبتمبر 1933م. (للمزيد ينظر إلى: محمد عصفور سلمان، تاريخ العراق المعاصر (1914-1968)، دراسة في الجانت السياسي (د.د.ن)، (د.ب)، (د.ت)، ص ص39-40 وص42.) (pdfاولاين).

4- سالم هاشم عباس أبو دله، التعليم والمعارف خلال الحقبة الزمنية (1534-1933)، مجلة أهل البيت، (ع،22)، (د.ب)، (د.ت)، ص 285. (pdfأولاين)

5- سالم هاشم عباس أبو دله، المرجع نفسه، ص 285.

6- سمير عباس ريكان، دور المجلس النيابي في قضايا التعليم في العراق (1939-1946)، نواب بغداد أنموذجا، مجلة والقلم، (ع، 37)، وزارة التربية، مديرية التربية، بغداد، 2020، ص05.

كان من أولويات أفكار الملك فيصل إنشاء جامعة آل البيت سنة **1922م**[1]، وكان هدفه من إنشائها هو تقارب وجهات النظر بين المذاهب الإسلامية، ووضع حد للخلافات المذهبية والتي من هدفها تمزيق وحدة البلاد. وقد تقرر أن تضم هذه الجامعة ست كليات وهي: كلية الحقوق، الهندسة، الفنون، الطب، التربية والتعليم بالإضافة إلى الكلية الدينية[2].

تم تأسيس الكلية الطبية الملكية سنة **1927م** وكلية الصيدلة والكيمياء في سنة **1936م**، كان يقبل فيها خريجو الدراسة الثانوية ومدة الدراسة فيها أربع سنوات، وكما أسس معهد الفنون الجميلة في نفس السنة.

تم تحويل مدرسة الهندسة إلى كلية الهندسة أسس المعهد العالي للتربية البدنية في سنة **1942م**، أنشئت كلية التحرير للبنات وكلية الملكة عالية بهدف التوسع في التعليم النسوي[3].

أنشأت وزارة المعارف في عام **1932-1933م** مدرسة مهنية باسم مدرسة الفنون البيئية، حيث تهدف هذه المدرسة إلى تعليم البنات شؤون التدبير المنزلي والحياكة والتطريز وتربية الطفل والموسيقى[4]، أما منهج الدراسة في هذه المدرسة فكان يضم العلوم والآداب والاجتماعيات واللغتين العربية والإنكليزية **1955م**، وكان نظام هذه المدرسة يقوم على خمس سنوات بعد الدراسة الابتدائية، وبلغ عدد طلابها 113 طالبة وعدد الصفوف والشعب 5 وعدد المدرسات 10، وفي الفترة الممتدة ما بين **1956-1957م** بلغ عددهم 164

1- أحمد جودة، تاريخ التربية والتعليم وأثره في الجانب السياسي 1534-2011، ج1 وج2، مطبعة جعفر العصامي، بغداد، 2012، ص99.

2- إبراهيم خليل أحمد، تطور التعليم الوطني (1869-1939)، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، 1982، ص201.

3- نصير خير الله محمد، تطور السياسة التعليمية في العراق (1958-1963)، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، (مج،13)، (ع،2)، 2014، ص253.

4- ميسون باقر مهدي، التعليم العالي في العراق «نشأته-مسيرته-ملامح تطوره»، مذكرة ماجيستر تخصص تربية، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2015، ص ص41-42.

طالبة[1]، وكانت مناهج هذه المدرسة مقسمة إلى فرعين: الفرع الأول مهني والفرع الثاني ثقافي ومهني[2].

لقى التعليم النسوي في العراق اهتماما كبيرا من طرف الحكومة وخاصة الملك فيصل الذي كانت له التفاته واهتماما كبير بمسألة النهضة النسوية، وكما لا يقتصر اهتمامه على العناية بتعليم المرأة والإكثار من فتح مدارس البنات فحسب بل تعداه إل الاهتمام بالحركة الرياضية النسوية، واهتم أيضا بنشر الثقافة بين الأوساط النسوية، وأكد على ضرورة أن المرأة هي إحدى أهم الركائز التي يستند عليها المجتمع العراقي[3].

أنشئت وزارة المعارف عام **1939-1940م** مدرسة التجارة المستقلة، وتم فيها قبول الطلبة خريجي المدارس الابتدائية والمتوسطة، وكانت مدة الدراسة فيها خمس سنوات، والهدف من إنشائها هو إعداد الموظفين المختصين في العلوم التجارية والاقتصادية في الدوائر والمؤسسات التجارية الحكومية والأهلية، وأصبحت مدارس التجارة في الفترة ما بين **1945-1946م** مدارس إعدادية لا يقبل فيها الطالب إلا إذا اجتاز المرحلة المتوسطة والامتحان الوزاري (البكالوريا) ومدة الدراسة فيها سنين[4].

أما التعليم الصناعي فقد شهد نموا بطيئا لا يتناسب مع متطلبات التطور الاقتصادي في العراق، حيث بلغ عدد المدارس الصناعية في الفترة ما بين **1949-1950م** أربع مدارس وبعد تأسيس مجلس الإعمار ازداد الاهتمام بالتعليم المهني الصناعي لحاجته إلى

1- العلاف إبراهيم خليل، مدرسة الفنون البيتية في الموصل، مجلة الكاردينيا، على الرابط: https://www.algarenia.com ، نشر في 2020، واطلعت عليه الطالبة في 2023/05/18، على الساعة 23:24.

2- ميسون باقر مهدي، المرجع السابق، ص42.

3- زينب هاشم جريان، التعليم النسوي في العراق (1921-1958)، دراسة تاريخية، دراسة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2013، ص53.

4- قحطان حميد كاظم وآخرون، الوجيز في تاريخ التعليم في العراق 1914-1968، (د.د.ن)، (د.ب)، 2022، ص ص220-222. (pdf أولاين)

الأيادي الفنية الماهرة للعمل في المشاريع، اهتمت الحكومة العراقية بتنظيم التعليم الصناعي إذ أصدرت نظاما للمدارس الصناعية عام **1950م**، وبالإضافة إلى المعهد الصناعي العالي لتخريج المهندسين التطبيقيين والمدرسين[1].

بالمقابل بلغ عدد المدارس المهنية في عام **1945-1950م** ثلاث مدارس في اختصاصات مختلفة وبلغ عدد المدرسين 58 مدرسا ويدرسون 189 طالبا في الفترة الممتدة ما بين **1945-1946م**، بدأ العمل بهذه المدارس التي كانت تقبل الطلاب الذين أكملوا الدراسة المتوسطة، في الفترة **1949-1950م** تم فتح مدرسة الهندسة ببغداد وكانت مدة الدراسة فيها خمس سنوات.

أما التعليم الزراعي فبلغ عدد مدارسه عام **1945-1946م** حوالي ستة مدارس زراعية، بينما كان عدد طلابها 110 طالبا، وفي العام الدراسي **1949-1950م** وصل عدد الطلبة 111 طالبا وقد شهد فك ارتباط المدرسة من وزارة الري والزراعة وارتباطها بوزارة الاقتصاد، وأعيد ارتباطها بوزارة الزراعة التي تأسست عام **1952م**، تأسست أول مدرسة زراعية في بغداد سنة **1957م**[2]، وكانت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد الدراسة المتوسطة[3].

فتحت وزارة المعارف معهد الموسيقى عام **1936م**، ثم تغير اسمه إلى معهد الفنون الجميلة في عام **1940م**، وكان الهدف من تأسيسه نشر الثقافة الفنية وإيجاد جيل من الفنيين المثقفين لرفع مستوى الفنون في العراق، كانت الدراسة في هذا المعهد مسائية في بادئ الأمر حتى عام 1952م، حيث تم افتتاح القسم الصباحي ومدة الدراسة فيه ثلاث

1- صالح عبد الله سرية، تطوير التعليم الصناعي في العراق، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، 1969، ص90.

2- قحطان حميد كاظم، وآخرون، المرجع السابق، ص ص220-221.

3- أحمد مري البنداوي، تطور التعليم في العراق من 1940 إلى 1968، دراسة تاريخية، مجلة الدراسة التربوية، (مج،8)، (ع،30)، افريل، 2015، بغداد، ص214.

سنوات، أما الدراسة في القسم المسائي لفروع (النحت والتمثيل والإخراج وفرع الرسم)، فكانت مدتها خمس سنوات أما فرع الموسيقى الغربية والشرقية ثماني سنوات[1].

أرسل الأهالي طلبا على وزارة المعارف يدعون فيه على فتح مراكز محو الأمية، فوافقت على طلبهم، وقد تم فتح مركز خاص بتسجيل الأميين الذي بلغ عددهم خمسة وستون (65) متعلما، أما عدد مراكزها فقد كان في كربلاء مركزين، وعدد الصفوف فيها 9 صفوف، وعدد المعلمين 14 معلما[2]، إذ كان يدرس فيها الأمّيون (القراءة والكتابة والحساب). وفي بعض الأحيان تكون فيها الدراسة مسائية وهي مدارس رسمية، وزاد الإقبال على هذه المدارس سنة **1936م** حيث بلغ مئتان وسبعة وعشرون (227)، وبلغ عدد مراكز محو الأمية ثلاث مراكز، وتم إضافة صف صباحي عام **1938م** خاص بالأميين الصغار[3]، عملت وزارة المعارف على إنشاء بعض مراكز محو الأمية وتتولى الإشراف عليها[4]، وكان لها حق الإشراف عليها من الناحية الإدارية إذ وضعتها في يد متصرفي الألوية، كما كان لها الحق في التخطيط والمناهج والكتب، فكانت لهذه حق في هذا أيضا[5]، حسب التعليمات التي نصت عليها وزارة المعارف على الدراس أن يقضي في مراكز مكافحة الأمية دورتين كل منها أربعة أشهر، الدورة الأولى يدرس القراءة والكتابة والحساب، وفي الدورة الثانية يدرس بعض المعلومات الصحية والاجتماعية[6]، في الفترة الممتدة ما بين **1936-1937** تم فتح أحد عشر مركزا في لواء الحلة، 10 منها للذكور ومركز واحد للإناث[7].

1- ميسون باقر مهدي، التعليم العالي في العراق «مسيرته-ملامح تطوره»، خلال المرحلة 1932-1958، مجلة البحوث التربوية النفسية، (ع،47)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2015، ص296.

2- حسن داخل عطية، التعليم في مدينة كربلاء 1921-1939، مجلة كلية التربية الأساسية، (مج،19)، (ع،78)، الجامعة المستنصرية، العراق، (ب.ت)، ص461.

3- حسن داخل عطية، المرجع نفسه، ص462.

4- عبد الستار شنين الجنابي، تاريخ النجف الاجتماعي 1932-1968، مكتبة الذاكرة، بغداد، 2010، ص504.

5- كفاية عبد حسين العكيلي، الواقع التعليمي في لواء المنتفك 1921-1958، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة ذي قار، العراق، 2014، ص45.

6- عبد الستار شنين الجنابي، المرجع السابق، ص504.

7- آمنة عوده مزعل الزاملي، تطور التعليم في لواء الحلة 1939-1968 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة بابل، 2014، ص28.

قام المشرف على جامعة جورج تاون من خلال تأسيس جامعة الحكمة الأهلية، بعد أن قام بمسح احتياجات العراق التربوية عام **1931م**، وتم إرسال بعثة أمريكية للآباء اليسوعيين إلى العراق، للاطلاع على واقع التعليم واحتياجاته، وبناء على تقرير البعثة أرسلت جامعة جورج تاون طلبا إلى الحكومة العراقية عام **1932م**، لتأسيس جامعة الحكمة، في **5 مارس 1955م** فوافقت وزارة المعارف على فتح كلية بغداد الأهلية، وثم وضع حجر الأساس في الزعفرانية[1] من طرف نوري السعيد[2]، واستنادا على هذه الموافقة تم تأسيس جامعة الحكمة.

بدأت الدراسة في هذه الجامعة عام **1952-1957م**، وكانت مدة الدراسة فيها أربع سنوات وتكون مقسمة إلى قسمين: قسم إدارة الأعمال وقسم الفيزياء والعلوم والهندسة[3]، بلغ عدد الطلاب المقبولين فيها في عامها الدراسي الأول 45 طالبا ثم ارتفع عددهم إلى 62 طالبا في العام الدراسي **1957-1958م**[4].

طرأ على التعليم في العهد الملكي عدة تغييرات ساهمت في بلورته بشكل جعله يسير قدما نحو التطور، لم تخل تلك المراحل من عقبات لم تكن في أغلبها ناتجة عن تخلف المجتمع العراقي، وإنما كان للسياسة البريطانية تأثيراتها الواضحة في هذا المجال، حيث سعت بكل الطرق لإبعاد التعليم عن اتجاهه القومي، وكان ذلك من خلال تدخلها لوضع

1- حسين عليوي ناصر الزيادي، التعليم الجامعي الأهلي في العراق ودوره في تنمية المجتمع، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، (ع،48)، أيلول 2020، جامعة ذي قار، العراق، ص521.

2- نوري السعيد: ولد نوري بن السعيد بن طه عام 1888م من عشيرة القرغول البغدادية، في عام 1910م ألتحق بكلية الأركان في إسطنبول، وعمل نوري السعيد على تنظيم وزارة الدفاع والشرطة، في عام 1930م عين رئيسا للوزراء، توفي في عام 1958م، (للمزيد ينظر إلى: نوري السعيد، مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسوريا 1916-1918م، الدار العربية للموسوعات، ط2، بيروت، 1987، ص ص05-06).

3- حسين عليوي ناصر الزيادي، المرجع السابق، ص521.

4- عباس فرح الظاهر علي آل شبر الموسوي، الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد 1939-1958، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث، كلية التربية، جامعة بغداد، 2003، ص ص213-214.

أساليب التدريس بواسطة مستشاريها وخبراتها، لم يتوقف تأثير ذلك على المناهج الخاصة بالدراستين الابتدائية والثانوية فقط وإنما امتد ليشمل الدراسة الأكاديمية[1].

خلاصة الفصل:

نظرا لتدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعراق في الفترة قبل 1958م، والتي كان لها الأثر السلبي على الجانب التعليمي، وفي الفترة الأخيرة للعهد العثماني ظهرت العديد من المدارس الحديثة المتمثلة في المدارس الإعدادية والعسكرية وغيرها.

في فترة الانتداب البريطاني تم إنشاء بعض المدارس بجانب المدارس الحكومية في العراق، حيث كانت تهدف بريطانيا إلى توسيع الحركة التعليمية، كما ظهرت عدة مدارس أهلية تحت إشراف وزارة المعارف، إضافة إلى لم يلقى التعليم النسوي اهتماما كبيرا من طرف بريطانيا، وذلك لعدم حاجتهم للعنصر النسوي، بالمقابل حظي التعليم المهني في هذه الفترة بتطور نسبي وذلك لعدم إدراك الحكومة بأهميته.

أولت وزارة المعارف في العراق خلال العهد الملكي اهتماما واسعا بالتعليم، مما أدى إلى تطوره بشكل كبير وجدّ متطور، وذلك راجع لإنشاء العديد من المدارس الحكومية لكل المراحل، وقد أوضح الملك فيصل اهتمامه بالتعليم النسوي إذ أنه يعتبر المرأة عنصرا أساسيا ومهما في المجتمع، وكما اهتم بالتعليم العالي خلال إنشائه جامعة أل البيت، وذلك لتطويره لدراسات عليا وإنشاء المعاهد، بالمقابل اعطى أهمية كبيرة للتعليم المهني من خلال إنشاء مجموعة من المدارس الصناعية والزراعية والتجارية، وكذلك أنشأ مدرسة الفنون البيتية لتعليم المرأة أمور وأساسيات المنزل.

1- مهند عبد الكريم خلف، الواقع الصحي والتعليمي في العهد القاسمي (1958-1963)، مجلة الجامعة العراقية، (ع،55)، ج2، العراق، ص390.

الفصل الثاني

التعليم الرسمي في العراق 1958-1979م

المبحث الأول: التعليم العام

المطلب الأول: التعليم الابتدائي

المطلب الثاني: التعليم الثانوي

المطلب الثالث: التعليم العالي

المبحث الثاني: التعليم المهني

المطلب الأول: التعليم الصناعي

المطلب الثاني: التعليم الزراعي

المطلب الثالث: التعليم التجاري

الفصل الثاني: التعليم الرسمي في العراق 1958-1979

تمهيد:

تعتبر سنة **1958م** نقطة تحول في التاريخ السياسي في العراق، فهي السنة التي أنهت العهد الملكي، وبدأت فترة جديدة في تاريخ هذا البلد تحت ظل الحكم الجمهوري، برئاسة عبد الكريم قاسم، الذي حاول النهوض بالعراق وتطويره في جميع المجالات، ولهذا شهد العراق في الفترة الممتدة **1958-1979** تطورا ملحوظا في جميع المجالات بما فيها التعليم.

المبحث الأول: التعليم العام

عملت وزارة المعارف في العراق خلال فترة **1958-1979** على الاهتمام بمراحل التعليم العام من حيث الإعداد المدارس والطلاب والمعلمين، بدء من التعليم الابتدائي والثانوي وانتهاء بالتعليم العالي.

المطلب الأول: التعليم الابتدائي

أولت الحكومة العراقية بعد الاستقلال وفي فترة الحكم الجمهوري بالتعليم الابتدائي، ولهذا اهتمت بالرياض الأطفال لما رأت من أهمية هذه المرحلة من الناحية التعليمية فهي مرحلة تسبق مرحلة الابتدائي[1]، وخاصة بعد إتباع الحكومة سياسة الباب المفتوح، المتمثلة في فتح باب التمدرس للأطفال المحرومين من فرص التعليم بكل مراحله وبالأخص مرحلة رياض الأطفال[2]، كان السن المناسب الذي يسمح للأطفال الالتحاق برياض الأطفال هو ما بين عمر 5 و6 سنوات[3].

1- نوال كشيش محمد الزبيدي، تطور التعليم في العراق 1958-1979، دار المرتضى، العراق، 2012، ص83.

2- نوال كشيش محمد الزبيدي، المرجع نفسه، ص83.

3- رحيم حسن محمد الشامي، تطور التعليم في العراق 1968-1979، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر كلية الآداب، جامعة الكوفة، العراق، ص56 وص ص 118 -119.

لهذا عملت وزارة المعارف على فتح رياض الأطفال في جميع المحافظات العراق، وكثيرا ما تكون مدارسها مشتركة مع مدارس الابتدائية، تكون مختلطة مع أطفال المدارس الابتدائية، كما أن عدد أطفال بين الإناث والذكور فيها متساو، والهدف من هذه المرحلة هو تهيئة الأطفال للمدارس التعليم الابتدائي، حيث يدرسون فيها الحساب والقراءة والرسم[1].

كان منهاج دروس رياض الأطفال يتمثل في الأناشيد والألعاب الرياضية المختلفة، والقصص والتمثيليات والمحفوظات، وتجري داخل الصف ألعاب المختلفة، ويدرس العلوم الحياتية[2] والموسيقى وحركات الإيقاعية وتعليم الرسم مع درس التغذية والاستراحة والنوم[3]. وشهدت مرحلة رياض الأطفال تزايد في عدد الأطفال والمعلمين وإنشاء المدارس الخاصة بها في البلاد، كما ذكرنا سابقا، يعود ذلك اهتمام قطاع التربية والتعليم بهذه المرحلة لأنها تعتبر مرحلة ممهدة للمراحل الأخرى كالابتدائي[4].

بعد إتمام التلميذ تعليمه هذه الدور ينتقل إلى المرحلة الابتدائية، والتي تعتبر قاعدة أساسية التي يرتكز عليها التعليم بصورة عامة.

بعد ثورة **14** جويلية **1958**، كانت سياسة الحكومة التوسع المستمر في مجالات التعليم الابتدائي والاهتمام بالمدارس من خلال الإشراف عليها وتقديم الدعم المالي والتعيين هيئاتها التعليمية[5].

1- رحيم حسن محمد الشامي، تطور التعليم في العراق...، المرجع السابق، ص29.

2- العلوم الحياتية: هو فرع من فروع العلوم علم الأحياء والطب وعلم الإنسان، يتعامل مع كائنات الحية وعمليات الحياة، (للمزيد ينظر إلى: سارة عبد السلام، معلومات تخصص العلوم الحياتية، على الرابط:https://almalomat.om، على الساعة 21:30، نشر في 07/18/ 2019، أطلعت عليه الطالبة في 2023/05/17.

3- يعقوب حبيب إبراهيم الخيكاني، التعليم في الحلة 1968-1979، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التربية، جامعة القادسية، العراق، 2018، ص 48.

4- رحيم حسن محمد الشامي، واقع التعليم الابتدائي في العراق 1958-1978، مجلة الدراسات المستدامة، (ع،01)، (مج،03)، جامعة ذي قار، كلية التربية، العراق، 2021، ص 01.

5- رحيم حسن محمد الشامي، واقع التعليم الابتدائي...، المرجع السابق، ص 03.

حيث كان التعليم الابتدائي إلزاميا وشاملا إناثا وذكورا، رغم وجود معيقات وهي عدم توفير الإمكانيات لهذا تم إتباع سياسة التعليمية تقوم على مبدأ قبول أي طفل وصل سن الدراسة الابتدائية دون وضع قيود وإجراءات إدارية تعليمية قد تعيق الأطفال دخولهم إلى المدارس[1].

وكانت أهم فترة عرفت نموا وتطورا واسعا في التعليم هي فترة عبد الكريم قاسم، حيث بذلت الجهود لتحقيق المطلوب لفتح المدارس الابتدائية والتي لم تعرفها العهود السابقة، حيث فتحت دورات قصيرة لخريجي الثانويات والمدارس الدينية من أجل إعداد عدد واسع من المعلمين[2].

أما عدد المسجلين فقد ارتفع ارتفاعا كبيرا من العام الدراسي **1958** إلى **1961-1962** بمعدل سنوي قدره 17.3 % ولكن بعد عام **1962م** تدنى معدل ارتفاع للفترة ما بين **1963-1966**، يعني ذلك تناقص في معدل الزيادة في عدد المسجلين عما كان عليه في أوائل الثورة وذلك بسبب حوادث الاستقرار البلاد واشتداد القتال انعكس ذلك على قلة عدد المسجلين، كما أغلقت المدارس في بعض المناطق النائية وعطلت الدراسة حيث اضطراب الأمن[3].

شهد التعليم توسعا بالرغم من الظروف التي كان يمر بها البلد والسبب يعود إلى الحكومة ثورة **14 جويلية** التي وفرت وبكل إخلاص جميع المستلزمات التي يحتاجها التعليم من خلال الإجراءات الأتية:

1- نصير خير الله محمد، المرجع السابق، ص 254.

2- صالح فليح حسن، جغرافية التعليم الابتدائي في العراق، ط1، مطبعة السلام، بغداد، 1979، ص 78.

3-صالح فليح حسن، المصدر نفسه، ص ص 78-79.

1-المجانية في الإمكانيات (التعليم، الكتب، المستلزمات الأخرى) من تغذية مدرسية وعناية طبية وتوفير الإقامة للطلاب البعيدين عن مراكز مدنهم.

2-إرتفاع المستوى المعيشي والمهني للمعلمين الذي إنعكس بصورة إيجابية على الجميع

3-توفير عدد من المعلمين من خلال فتح الدورات التدريبية لإعداد المعلمين.

4-فتح العديد من المدارس ولاسيما في القرى والأرياف مما زاد في عدد الطلاب إناثا وذكورا.

5-إستثمار الموارد المالية المخصصة في المجالات التعلمية بحيث تتاح الفرص ولجميع الأطفال في التعليم الابتدائي[1].

نال التعليم الابتدائي دعما وعناية الحكومة من أجل تطويره بما يناسب طبيعة المرحلة، التي يمر بها الشعب العراقي آنذاك، والعمل على توسيع دائرته ليشمل أكبر عدد ممكن من أبناء الشعب، فقد وصل عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية الرسمية إلى ثمانمائة وواحد وثلاثون ألف وخمسمئة وسبعة وخمسون (831557) تلميذا للعام الدراسي **1962-1963م** يقابلهم تسعة وعشرون ألف وثمانمائة وسبعة وتسعون (29897) معلما ومعلمة في حين كان عدد المدارس الابتدائية الرسمية ثلاثة ألف وتسعمائة وواحد وخمسون (3951) مدرسة[2].

1- نوال كشيش محمد الزبيدي، المرجع السابق، ص 86.

2- رحيم حسن محمد الشامي، واقع التعليم الابتدائي...، المرجع السابق، ص 04.

وفي فترة **1963-1968م** أي في ظل نظام عبد السلام وعبد الرحمن عارف[1]، أخذت الحكومة الجديدة على أن تعيد النظر في قوانين وأنظمة وزارة التربية والتعليم، قامت الحكومة بتطبيق بإجراء تغييرات من أجل تنظيم وتطوير التعليم بمختلف مراحله، وعقد المؤتمرات وتشكيل اللجان التربوية المتخصصة في التعليم من خلال الإجراءات التالية:

1-المجلس الأعلى للتخطيط التربوي عام 1963م:

تشكل هذا المجلس بعد الانقلاب العسكري في **8 فيفري 1963**، كان من مهامه من درجة الأولى التخطيط التربوي، فالمجلس يخطط لسياسة تربوية وثقافية والاهتمام بالمواد الدراسية التي من شأنها تحسين العملية التربوية والتعليمية.

2-مجلس التخطيط والتربية والتنمية الاجتماعية عام 1965م:

المجلس يخطط لسياسة العامة للتربية، ويضع التشريعات ويرسم الميزانية السنوية التقديرية، إلا أن هذا المجلس لم يحقق أي هدف من أهدافه بسبب التغيرات المستمرة[2].

وفي **17 جانفي 1966م** أصدرت الوزارة قرار رقم 4 المتضمن لائحة تعديل نظام المدارس الابتدائية، حيث ارتفعت ميزانية التعليم الابتدائي من 20.991.550 مليون دينار عام 1963-1964 إلى 48.646.000 مليون دينار عام **1967-1968**، نتيجة لذلك حصلت زيادة في أعداد المدارس والمعلمين والتلاميذ[3].

كانت هناك مشاكل تواجه التمويل في التعليم الابتدائي وهي المسؤولية المشتركة بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الداخلية ووزارة التخطيط، يعني تجد أن التعليم الابتدائي مرتبط

1- عبد الرحمن عارف: هو عبد الرحمن محمد عارف ياسر خضر الجميلي، ولد عام 1916 في محلة سوق حمادة ببغداد، بدأ حياته العسكرية كآمر فصيل في فوج الحراسة، وأنتخب رئيسا للعراق عام 1963م، وتوفي يوم 2007/8/24، (للمزيد ينظر إلى: زينب عبد الحسين الزهيري، عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق، دار أسامة، الأردن، 2012، ص 12 وص15 وص19 وص41.)

2- رحيم حسن محمد الشامي، تطور التعليم في العراق ...، المرجع السابق، ص ص 58- 59.

3- رحيم حسن محمد الشامي، المرجع نفسه، ص 59.

من الناحية الإدارية والمالية بوزارة الداخلية، وتشرف عليه وزارة التربية من الناحية الفنية والعملية، أما وزارة التخطيط فتقوم بالإنفاق على غالبية الأبنية المدرسية الجديدة، وهذه الاشتراكية الوزرات في تسيير شؤون هذه المرحلة تشكل عقبة في تقدم[1].

أما التعليم الابتدائي في فترة **1968-1979**م، كان ينتشر بكافة مراحله وأنواعه في جميع أنحاء العراق[2]، كان التعليم في السبعينات من القرن الماضي مجاني وتشريعا أساسيا، بحيث كان التعليم الابتدائي إلزامي كما هو حال في فترات السابقة، كما قامت الحكومة بحملة وطنية لمحو الأمية[3].

أصدرت الحكومة العراقية العديد من القرارات والقوانين المتعلقة بمرحلة الطور الابتدائي نذكر منها قانون نظام وزارة التربية رقم 124 لسنة **1971**م، وقانون 118 لسنة **1976م** الخاص بتعليم الإلزامي للمرحلة الابتدائية، وكذا قرار رقم 102 لسنة **1974م** الخاص بمجانية التعليم بكافة مراحله ومستوياته، وكذلك قرار رقم 30 لعام **1978**م الخاص بتنظيم المرحلة الابتدائية[4].

وإن هذه القوانين والتشريعات قد أسهمت في حل جزء كبير من المشاكل التي تعترض تطوير النظام التعليمي بصورة متكاملة.

نأخذ مثال في تعليم الابتدائي في محافظة بابل خلال السنوات **1974-1979** حيث شهدت مؤسسات التعليم الابتدائي فيها تطور وتقدم ونموا كبيرا في عدد التلاميذ

1- سعدون رشيد عبد اللطيف وآخرون، تخطيط التعليم الابتدائي في العراق للفترة من 1970-1980، مديرية مطبعة وزارة التربية، بغداد، 1972، ص 16.

2 - ضياء صالح مهدي العطار، مرحلة التعليم الابتدائي في العراق: الواقع والاتجاهات، مجلة الباحث، (ع،08)، مديرية كربلاء المقدسة، العراق، 2013، ص04.

3- Ala'din A.S. Alwan, Eudcation in Iraq- Current situation and New perspective, Areporton the situation today and our strategies for the immediate future, Ministry of Education, Iraq ,2004, p14.

4- ضياء صالح مهدي العطار، المرجع السابق، ص 04.

المسجلين فيها وذلك يعود لقرار بمجانية التعليم الابتدائي الذي شجع الكثير من الأهالي لإرسال أبنائهم إلى المدارس وكذلك الزيادة شملت الهيئة التعليمية[1].

المطلب الثاني: التعليم الثانوي

يستخدم التعليم الثانوي في العراق للدلالة على الدراسة العامة الأكاديمية التي تلي التعليم الابتدائي وتؤدي إلى الانتقال لمرحلة التعليم العالي الجامعي، ففي سنة **1920**م كان يدرس التعليم الثانوي خمس سنوات بعد أن كان أربع سنوات، حيث قسمت الدراسة فيه إلى قسمين: المتوسطة ومدتها ثلاث سنوات، والإعدادية ومدتها سنتان، كما كان التعليم الثانوي في العراق هوا أيضا مجاني، ويفتح أبوابه لكل راغب من المنتقلين من المرحلة الابتدائية ثم أصبح عام **1968م** ست سنوات بفرعين علمي وأدبي[2].

ينص نظام التعليم الثانوي على ضرورة اجتياز الطالب للامتحان الوزاري أي خاص بوزارة التربية والتعليم للدراسة الابتدائية للقبول في الطور المتوسطي، وكذلك في الطور الإعدادي لا بد من الطالب اجتياز الامتحان في الدراسة المتوسطة كشرط للقبول، ويشترط على الطالب نقله من صف إلى صف في مدرستين اجتيازه بالامتحانات السنوية تقوم بها كل مدرسة على حدة[3].

عملت حكومة الثورة على فتح العديد من المدارس الثانوية، ورفع درجة بعض مدارس المتوسطة إلى الثانوية تماشيا مع سياسة توفير العلم للجميع، حيث شهد التعليم الثانوي بعد عام **1958**م تطورا من خلال المدارس والمدرسين والطلاب، كما كان هناك تفاوت بين

1- يعقوب حبيب إبراهيم الخيكاني، المرجع السابق، ص ص 231 -232 وص234.

2- محمد أحمد الغنام، محمد السيف الدين فهمي، المصدر السابق، ص ص 14-15.

3- محمد أحمد الغنام، محمد سيف الدين فهمي، المصدر نفسه، ص 15.

الذكور والإناث، حيث نجد نسبة الذكور بعد الثورة 73% بعدما كانت قبل الثورة 47%، حيث نجد نسبة الإناث بلغت 24% بعد أن كانت قبل الثورة 16%[1].

كما نجد المشاكل التي واجهت التعليم الثانوي هي قلة الإطار البشري والهيكلي مما دفع الوزارة إتباع سياسة النظام المزدوج للحد من قلة المدارس، كذلك الاستعانة ببعض المعلمين المتميزين في المدارس الثانوية والمتوسطة التي هي بحاجة إلى خدماتهم[2].

أخذت وزارة المعارف على عاتقها إعداد إستراتيجية مستقبلية لإعداد المعلمين تتناسب مع تزايد الطلب على التعليم، حيث قامت الوزارة بفتح العديد من المراكز والمعاهد لإعداد المعلمين والمعلمات في مختلف أقطار البلاد.

وإعدادهم إعدادا تربويا علميا ومهنيا كي يكونوا مؤهلين للقيام بعملية التدريس والتعليم، وأقرت اللجنة إعداد المعلمين المعتمدة من مؤتمر الأول للتربية والتعليم سنة **1960**م بضرورة رفع وتحسين المستوى الثقافي لتلك الدور والمعاهد وترسيم خطط وتوفير المستلزمات التعليمية، وتحديد أهداف تلك مراكز إعداد المعلمين والمعلمات والعمل على زيادة مستواها العلمي والثقافي، كما يتدرب المعلمون المستمرون في الخدمة على الأساليب الحديثة من خلال ما هو موجود في البلدان المتقدمة، وكما يوجد في العراق في كل لواء ومحافظة معهدان لدور المعلمين والمعلمات، واحد خاص بالذكور والأخر خاص بالإناث[3].

بموجب نظام وزارة التربية المرقم 17 لسنة **1967**م من المادة السادسة أسست مديرية التدريب، حيث جاء فيها مديرية العامة لتدريب العاملين في التعليم أن يتولى شؤونها مدير عام ذو شهادة عالية وخبرة في التعليم ومن اهتماماتها تولي شؤون تدريب منتسبي

1- فلاح مجيد حسون العارضي، وزارة المعارف... الهيكل الوظيفي وتطور مؤسسات العمل التخصصي 1958-1968، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة القادسية، 2013، ص ص 150-151.

2- فلاح مجيد حسون العارضي، المرجع نفسه، ص 151.

3- فلاح مجيد حسون العارضي، المرجع نفسه، ص 157.

وزارة التربية في أثناء الخدمة وتوجيهها وتقويمها بما يحقق نموهم المهني والثقافي والفني ويرفع من مستوى كفاياتهم الإنتاجية وإعداد القادة التربويين من مديرين ومشرفين[1].

شهدت مرحلة التعليم الثانوي في الفترة **1958-1963م** ارتفاعا في عدد الطلاب في المدارس المتوسطة واحد وأربعون ألف وثلاثمئة وتسعة وسبعون (41.379) طالبا عام **1957-1958م** إلى مئة وستة ألف وتسعمئة وثلاثة وأربعون (106943) طالبا عام **1962-1963م** بنسبة قدرها 258%، كما ارتفع عددهم في المدارس الإعدادية في نفس الفترة من عشرة آلاف وستمئة وخمسة وعشرون (10625) إلى واحد وثلاثون ألف ومئة وثلاثة وأربعون (31143) أي بنسبة 308%، نلاحظ في فترة الممتدة ما بين **1963** و**1968م** ارتفاع عدد المدارس المتوسطة والثانوية من ثلاثمائة وواحد وتسعون (391) مدرسة في العام الدراسي **1963-1964**م إلى ستمائة وخمسة (605) مدرسة في العام **1967-1968م**، أما المدرسون والمدرسات فقد تضاعفت أعدادهم تقريبا خلال هذه المدة **1963-1968** مما أدى الى ارتفاع عدد الطلاب من مئة وثلاثة وخمسون ألف وثمانية وأربعون (153048) للعام الدراسي **1963-1964م** إلى مئتي وأربعة ألف وثلاثمائة وتسعة وسبعون (204379) في العام الدراسي **1967-1968م**[2].

كان المستوى العلمي لطلاب متذبذبا في هذه المرحلة وغير مستقر مما انعكس هذا على نسبة النجاح في العام الدراسي **1962-1963**م، أخذ هذا الانخفاض في الاستمرار في العام الدراسي **1965-1966م**، ثم فيما بعد بدأت بتحسن والارتفاع في العام الدراسي **1967-1968م**، كذلك نفس الحال لدى طلاب المدارس الإعدادية في المستوى العلمي لديهم، يرجع هذا تذبذب هو زيادة عدد الطلاب والطالبات وإتباع سياسة الباب المفتوح دون

1- محمد مصطفى يحي، تدريب العاملين في التعليم أثناء الخدمة، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1973، ص 135.
2- رحيم حسن محمد الشامي، تطور التعليم في العراق ...، المرجع السابق، ص34 وص61.

أن تكون لدى وزارة التربية والتعليم الإمكانات المادية والبشرية والفنية والعلمية لملاقاة ذلك[1]، بلغ عدد طلاب المدارس الثانوية في العام الدراسي **1968-1969م** مئتي وسبعة وثلاثون ألف وثمانمائة وثلاثة وثمانون (237883) طالبا، يرتفع في العام الدراسي **1973-1974م** حيث بلغ عددهم ثلاثمئة وخمسة وأربعون ألف وخمسمئة ثلاثة وثلاثون (345533) طالبا، أما في العام الدراسي **1975-1976م** وصل عدد الطلاب ارابعمائة وأربعة وتسعون ألف وأربعمئة وسبعة وخمسون (494457) طالبا في جل محافظات العراق، وتزايد عددهم حيث بلغ في العام الدراسي **1978-1979م** بلغ عدد الطلاب سبعمئة وواحد وثمانون ألف وسبعمئة وستة وستون (781766) طالبا، وكانت نسبة الإناث 50% أقل من نسبة الذكور في عموم محافظات العراق[2].

وبناء على هذه الإحصائيات نلاحظ أن عدد الطلبة في ارتفاع كبير وتقدم في كل عام دراسي في مدارس الثانوية سواء الطور المتوسطي أو الطور الإعدادي، من عام **1958م** إلى نهاية عام**1979م**، وهذا ما يثبت نجاح خطط الحكومة لهذا المجال.

نذكر من شخصيات المهمة التي تخرجت في مدارس الثانوية الرسمية العراقية مثل زهاء محمد حسين حديد اللهيبي المعروفة عالميا باسم زها حديد هي شخصية عراقية عالمية ومهندسة معمارية، حيث درست في مدارس عراقية ومن ثم انهت المرحلة الثانوية.[3]

المطلب الثالث: التعليم العالي

عند قيام النظام الجمهوري بعد ثورة **14 جويلية 1958م** تم تشريع قانون جامعة بغداد في **15 سبتمبر 1958م** الذي جاء في مادته الأولى ما نصه (أن تنشأ في مدينة

1- رحيم محمد حسن الشامي، المرجع السابق، ص ص 61-62.

2- محمد جواد جاسم الجزائري، المرجع السابق، ص347.

3- لينا عبد الغني، من هي المهندسة زها الحديد؟؟، مجلة وميض الفكر، (ع،07)، (د.ب)، (د.ت)، ص31 (pdf اولاين).

بغداد[1]جامعة تسمى نسبة لها[2])، كما نص أيضا بضم كليات القائمة لها وهي كلية الآداب، كلية الحقوق، كلية التجارة والتربية والهندسة والطب، طب الأسنان الصيدلة، وطب البيطري[3].

قرر مجلس الجامعة افتتاح ثلاثة معاهد عالية جديدة من خلال الجلسة الخامسة المنعقدة في ديسمبر عام **1958م** وهي معهد العلوم ومعهد اللغات ومعهد المساحة[4]، وفي عام **1960-1961م** تم تأسيس معهد المدرسين العالي، حيث كان ملحقا بوزارة التربية ثم ألحق بجامعة بغداد عام **1963-1964م**، كما تم افتتاح المعهد الصناعي العالي في عام **1960-1961**م موجب الاتفاقيات الثنائية بين وزارة التربية ومنظمات الأمم المتحدة ثم تحول إلى كلية الهندسة الصناعية عام **1968-1969م**، وفي عام **1962م** تم افتتاح كلية التمريض[5].

كان التعليم العالي حتى عام **1963م** مقتصرا على مدينة بغداد أي أن لم تفتح كلية خارجها إلا كلية الطب كانت في الموصل، حيث لم يكن يدرس فيها إلا فئات قليلة، ولم يكن من أعضاء الهيئة التدريسية إلا ثمانية مدرسين[6].

وفي **1962-1963م** تم إنشاء كليتي العلوم والهندسة في الموصل وإضافة إلى ذلك ثم إنشاء بعض المختبرات الحديثة[7]، وحتى عام **1967**م أسست جامعة الموصل وفي

1- مدينة بغداد: من أعظم مدن العالم في القرون الوسطى في عمارتها وحضارتها وثقافتها وما خلدته من أثار علمية وأدبية وفنية، (للمزيد ينظر إلى: طاهر مظفر العميد، بغداد، مطبعة النعمان النجف الأشرف، بغداد، 1967، ص 03.)

2- أفراح شبل عبد الحسين، تطور الحركة النسوية في العراق 1958-1963، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2006، ص 143.

3- حسن الدحيلي، التعليم العالي في العراق، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1963، ص 255.

4- حسن الدحيلي، المصدر نفسه، ص 255.

5- غصون مزهر حسين، المرجع السابق، ص 212.

6- أحمد مري حسن البنداوي، المرجع السابق، ص 222.

7- أحمد مري حسن البنداوي، المرجع نفسه، ص 222.

نفس سنة أسست كذلك جامعة البصرة بموجب قانون لسنة **1967م**، بحيث بدأت الدراسة فيها من خلال الكليات التي كانت نواة لها في العام الدراسي **1964-1965م** كما ذكرنا سابقا، وثمة كليات ومعاهد أخرى، ارتبطت بوزارة التربية والتعليم من حيث الإدارة والإشراف، وقد بلغ عدد طلابها في العام الدراسي **1967-1968م** ألف ومئتي وسبعة وثمانون (1287) طالبا، وفيها سبعة وسبعون (77) أستاذا جامعيا[1].

وبعد تأسيس جامعتي الموصل والبصرة تم إنشاء جامعات أخرى في كل أنحاء العراق لتبلغ 29 جامعة[2]، وتأسست عام **1970م** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والعراقية بموجب قانون 132 لسنة **1970م** لتكون بذلك النواة الرسمية لقطاع التعليم الجامعي[3].

كان تمويل التعليم العالي تتكفل به بتكفل الدولة، حيث تصل نسبة، إلى 90% من إجمالي ما تحتاجه العملية التعليمية من تخصصات مالية[4]، حيث تمثل دولة العراق في مقدمة الدول النامية من حيث زيادة حجم الإنفاق على التعليم الجامعي، حيث في عام **1959-1960م** أصبح لهذا القطاع ميزانية خاصة، تتوله الصرف وفق التعليمات والتنظيمات التي تصدر من مجلس الجامعة، وإن مصدر إنفاق الجامعات على نفسها يكون من منحة تعطى من الميزانية العامة الخاصة بالدولة[5]، أهم الجامعات العراقية:

1- كامل علاوي كاظم، حسن لطيف كاظم، الاقتصاد السياسي للتعليم في العراق، مركز الر افدين للحوار، لبنان، 2020، ص 49.

2- نور ساطع أمين، الإنفاق العام على التعليم العالي في العراق وأثره في تنمية البشرية 1990-2013، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، (مج،08)، (ع،02)، العراق، 2018، ص 443.

3- نور ساطع أمين، المرجع نفسه، ص 443.

4- إسراء حسين ناصر، الاستثمار الخاص في التعليم العالي (العراق حالة دراسية)، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قادسية، العراق، 2016، ص 70.

5- إيمان مصطفى خلف المحمدي، التعليم العالي في العراق 1956-1970، رسالة ماجيستر آداب في التاريخ الحديث، كلية التربية إبن رشد، جامعة بغداد، العراق، 2008، ص 316.

جامعة البصرة: هي إحدى أكبر وأقدم الجامعات في العراق، وقد أسست عام **1964م** وتضم الكليات الطبية والهندسية والعلمية والأدبية[1].

جامعة الموصل: كانت خاصة بالبنات، وفي عام **1959م** باشرت فيه كلية الطب عامها الدراسي الأول كما ذكرنا سابقا، وعام **1967م** صدر قرار رسمي بتأسيس جامعة عراقية باسم جامعة الموصل[2].

كما تخرج بعض الشخصيات من المدارس والجامعات الحكومية العراقية وأصبحوا في مناصب عليا فيما بعد في العراق وفي مجالات عديدة نذكر منهم هدى صالح مهدي عماش هي عالمة عراقية مرموقة واكاديمية رائدة نووية، حيث انهت الدراسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية في مدارس الأعظمية عام **1971م**، ثم دخلت كلية العلوم في جامعة بغداد وتخرجت فيها بدرجة بكالوريوس علوم الحياة عام **1975م**[3]

المبحث الثاني: التعليم المهني

يقصد بالتعليم المهني ذلك النظام التعليمي الذي يكسب المتعلم مهارات يدوية عقلية ومقدرة مهنية والإعداد التربوي لفرض إعداد عمال مهرة في مختلف التخصصات، يعرف لدى مديرية التعليم المهني في العراق أنه تمكين الذين أكملوا دراستهم المتوسطة والتحقوا بالتعليم المهني من تطوير شخصيتهم وتزويدهم بالمعارف والمهارات[4].

1- براعم علي العكيدي وأخرون، العراق كتاب جامع، (د. د. ن)، العراق، (د، ت)، ص ص 152-153. (PDF أولاين)

2- براعم علي العكيدي، المرجع نفسه، ص 153.

3- نوري فروخ، مسيرة العالمة البيولوجية هدى صالح مهدي عماش، مجلة فن التصوير، على الرابط: https://www.fotoartook.com، على الساعة: 12:30، ونشر في 2020/08/29، وأطلعت عليه الطالبة في 2023/06/06.

4- زهراء هاشم جايان، التعليم المهني الثانوي ومتطلبات سوق العمل في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، (مج،21)، (ع،82)، كلية الاقتصاد والإدارة، بغداد، 2015، ص 271.

ويعد هذا النوع من التعليم أحد الركائز تنمية العمالة الماهرة ويساهم في الإنتاج الوطني، بحيث الفقراء هم أول من يتسربون من التعليم العام لأنهم محتاجون إلى العمل، لذلك تكتفي هذه الفئة بتعليم بعض المهن[1].

المطلب الأول: التعليم الصناعي

إن التعليم المهني أحد فروع نظام التعليم الثانوي ولكن بإدارة منفصلة تماما وذلك أنه يمكن للطلبة الاختيار عند انتهاء مرحلة المتوسطة، التعليم الثانوي المهني مباشرة بعدها، عوضا عن التعليم الأكاديمي الحكومي العام[2].

والغاية من المدارس المهنية هي منح وتقديم للطلاب المهارات والخبرات المهنية لتهيئتهم إلى الإدماج في أنواع المهن المختلفة بعد التخرج، إضافة إلى ذلك أن طلاب ذوي أصحاب أحسن العلامات مواصلة دراستهم في الكليات الفنية[3].

ووفق قانون نظام المعارف لسنة **1959م** يخص تنظيم المدارس المهنية، حيث أن التعليم المهني أنشأ له مديرية عامة تابعة لوزارة المعارف، وأن هذه المديرية تبع لها مديرية التعليم الصناعي وومديرية التعليم الزراعي ومديرية التعليم التجاري ومديرية تعليم الفنون البيتية النسوية وهذا وفق قانون المعارف رقم 39 لسنة **1958م** وتدار هذه المديريات من قبل مدراء ذوي شهادات عالية في اختصاصاتهم وتطوير مدارسهم وأكاديمياتهم، كما أصدرت الوزارة قانونا أخر ذي الرقم 11 لعام **1960** الخاص بالمدارس الصناعية لتنظيم شؤونها[4].

1- عدنان محمد حسن الشدود، أهمية الاستثمار في رأس المال البشري، دراسة حالة قطاع التعليم في محافظة ذي قار، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ذي قار، العراق، (د، ت)، ص 16.

2- فؤاد توما، تطور التعليم في العراق، مجلة دراسات تربوية، (ع،06)، العراق، 2009، ص 159.

3- فؤاد توما، المرجع نفسه، ص 159.

4- علي عبد حمادي، التعليم المهني في العراق في ظل المتغيرات السياسية العهد الجمهوري الأول 1958-1963، رسالة ماجيستر، كلية التربية، العراق، (د، ت)، ص 09.

اهتمت وزارة المعارف بالتعليم الصناعي، وذلك بفتح مدارس صناعية حديثة مجهزة بالآلات والمكائن والمختبرات، كما رفعت في المخصصات المالية من أجل رفع كفاءة المدارس وفنانين الاختصاص، وكذلك في بناء مدارس حيث أنشأت مدارس صناعية في كل من بغداد والحلة والرمادي والبصرة والكوت[1]، كما عقدت وزارة المعارف اتفاقيات لإعداد كتب للتدريس في هده المدارس، وإقامة دورات تطويرية للمعلمين والمهندسين[2].

قد بلغ عدد الطلبة المقبولين في تلك المدارس سنة **1958م** حوالي 1695 طالبا، ثم انخفض خلال سنتي **1966 و1968م** إلى حوالي 1671 طالبا[3].

كما أن التعليم الصناعي كان مقتصرا على البنين حتى عام **1971م** تاريخ التحاق الفتيات وقد بلغ عددهن للسنة الدراسية **1977-1978م** حوالي ألف وسبعمئة وخمسة وسبعون (1775) طالبة وبالتالي زادت المدارس المختلطة حيث لم تكن كذلك حتى عام **1973م**[4].

يحتوي التعليم الصناعي على مئة وثلاثة وخمسون (153) مدرسة صناعية موزعة على جميع المحافظات فيها يدرس عشرون تخصصا صناعيا (الكهرباء، الميكانيك، السيارات، الإلكترونيك، المعادن، صيانة الحاسبات، النجارة، التصميم والخياطة، التدفئة، التبريد، والمكننة الزراعية، السباكة، البناء، الصناعات الغذائية، الصناعات الكيماوية، الرسم الهندسي، النسيج، الطباعة، الخزف والسيراميك، الاتصالات)[5].

1- عدنان عبد الحسن الحسيني، وزارة التربية العراقية تطور الهيكل الإداري والتنظيمي 1962-1979، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التربية، جامعة المثنى، العراق، 2014، ص 173.

2- عدنان عبد الحسن الحسيني، المرجع نفسه، ص 173.

3- فلاح مجيد حسون العارضي، المرجع السابق، ص163.

4- عدنان عبد الحسين حمد الحسيني، المرجع السابق، ص 175.

5- ساهرة حسين زين الثعلبي، دراسة واقع التعليم المهني في محافظة البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، (مج،20)، (ع،75)، جامعة البصرة، 2014، ص 452.

وفي سنة **1975م** أحدث تغييرا في الهيكل الإداري للتعليم المهني، حيث تم إلغاء مديرية التعليم المهني العامة وتشكيل مؤسسة التعليم المهني حسب قانون رقم 198 لسنة **1975م**، فقد أسهمت المؤسسة في رفع كفاءة التعليم الصناعي[1].

وعرف التعليم الصناعي بتذبذب كبير مقارنة بالتعليم العام رغم اهتمام الوزارة به.

المطلب الثاني: التعليم الزراعي

يهدف هذا النوع من التعليم إلى تحسين أحوال المعيشة ورفع مستوى الريف بالنسبة للفلاحين، حيث يمثلون نسبة ستون (60) من إجمالي السكان، ومن هنا يأتي الاهتمام الحكومي بالتعليم الزراعي[2]، بحيث هو اختصاص عام ومدارسه المنتشرة في جل المحافظات التي تنتشر فيها الأراضي الزراعية والمياه العذبة[3].

كما عمدت إلى تطوير هذا القطاع كون أغلب أبناء المجتمع العراقي من العاملين فيه وكذلك لتحسين فيه كافة الجوانب العلمية والاجتماعية والاقتصادية حيث افتتحت وزارة المعارف عددا من المدارس الزراعية وبلغ عددها حوالي سنة **1959م** عشر مدارس في عموم العراق ومثال على ذلك أنشأت مدرسة زراعية في لواء الحلة، وذلك بناء على قانون وزارة المعارف المرقم 39 لسنة **1958م**، وكان قرار هذا القانون عبارة عن إنطلاقة لفتح مدارس مهنية أخرى زراعية[4].

وكذلك تمت فتح مدرسة زراعية أخرى هي متوسطة الزراعة المجر الكبير خلال سنة **1958م**، حيث اهتمت الوزارة المعارف من خلالها نشر التعليم الزراعي وبث الثقافة الزراعية الحديثة، وكذلك توجيه وتشجيع الطلبة لهذا القطاع، بعد عام **1963م** حظي التعليم

1- عدنان عبد الحسين الحسيني، المرجع السابق ص 176.

2- ضياء علي عبد الحسين، التعليم في لواء العمارة 1958-1968، رسالة ماجيستر في التاريخ المعاصر، كلية التربية، جامعة واسط، العراق، 2016، ص 110.

3- زهراء هاشم جايان، المرجع السابق، ص 277.

4- يعقوب حبيب إبراهيم الخيكاني، المرجع السابق، ص ص 74-75.

الزراعي بأهمية والتي كان هدفها إعداد جيل قادر على استغلال المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية[1]، وكذلك تنمية الثروة الحيوانية عملت على تركيز عليها[2].

تعد المدارس الزراعية بصورة عامة مدارس إنتاج يعمل فيها الطلاب، حيث الأرباح يذهب نصفها للطالب الذي يعمل، وأما نسبة 25% من هذه الأرباح تدفع إلى خزينة الجمهورية، أما باقي الأرباح فتدفع إلى الجمعية التعاونية الموجودة لخدمة المدارس الزراعية وخدمة الفلاحين[3].

على الرغم من اهتمام الذي أولته الوزارة للتعليم المهني بعد عام **1968م**، إلا أن التعليم الزراعي ظل يعاني من العمومية في مناهجه، أي بقيت اختصاصاته زراعية عامة في مجالات الإنتاج الحيواني والنباتي والبيطري، وعنه زيادة في نسبة الإنتاج، اتجهت وزارة التربية إلى تحويل المدارس الزراعية إلى مدارس إنتاجية تجاوبا مع هذه الزيادة في ثروة زراعية[4].

المطلب الثالث: التعليم التجاري

اهتم المسؤولون في وزارة المعارف لدراسة مستوى التعليم التجاري، في مختلف مراحله، بالرغم أنه أقل اهتماما مقارنة بالتعليم الصناعي والزراعي، ظل يعاني من قلة توفر مختصين في الشؤون التجارية وقلة تسيير وإدارة الأعمال التجارية[5]، إضافة إلى تناقض في عدد المقبولين في المدارس التجارية من (9978) طالبا في عام **1958م** إلى (1279) طالبا في عام **1961م**، ثم من (464) طالبا عام **1962م** إلى (423) طالبا عام **1963م**

1- ضياء علي عبد الحسين، المرجع السابق، ص 111 وص 113.

2- نوال كشيش محمد الزبيدي، المرجع السابق، ص ص 137-138.

3- نوال كشيش محمد الزبيدي، المرجع نفسه، ص 138.

4- رحيم حسن محمد الشامي، تطور التعليم في العراق...، المرجع السابق، ص ص 133- 134.

5- اللجنة العليا لاحتفالات 14 تموز، ثورة 14 تموز في عامها الثاني، شركة التجارة والطباعة، بغداد، 1960، ص 380.

لقلة وجود المدارس التجارية اقتصرها على بعض المحافظات[1] والتعليم التجاري مهنة ذات اختصاصين هما المحاسبة والإدارة، ويضم 56 مدرسة تجارية تنتشر في جل المحافظات[2].

تم فتح مدرستين تجاريتين واحدة في العام الدراسي **1964-1965م** في أربيل[3] والثانية في كركوك[4]، إضافة إلى ذلك، في سنة نفسها بلغ عدد طلاب المدارس التجارية حوالي 660 طالب، ثم فتح معهد للعلوم المالية والتجارية لقبول خريجي المدارس الثانوية العامة، إضافة إلى فتح مدرسة في لواء البصرة مع توفير الضروريات اللازمة[5].

كانت تدرس في قطاع التعليم التجاري مناهج تضم المواد التالية: اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، اللغة الكردية، التربية الرياضية، الجغرافيا العامة، الرياضيات العامة، الاقتصاد، المراسلات، المحاسبة، مسك الدفاتر، الإدارة العامة، القانون التجاري[6].

على العموم فإن التعليم المهني التجاري قد تطور خلال سنوات الدراسة، تمثل ذلك بازدياد أعداد الطلبة والمدرسين في الفترة **1968-1979م**، مما يدل على الاهتمام الدولة ووزارة التربية بهذا النوع من التعليم، وكذلك زيادة عدد المدارس بعدما كانت أربع مدارس

1- فلاح مجيد حسون العارضي، المرجع السابق، ص ص 166-167.

2- ساهرة حسين زين الثعلبي، المرجع السابق، ص 452.

3- أربيل: هي إحدى المحافظات الرئيسية لإقليم كوردستان العراق، تقع وسط الإقليم ومركزها مدينة أربيل، (للمزيد ينظر إلى: خضر عباس خزعل، تحليل جغرافي لنظام شبكة الطرق المعبدة في محافظة أربيل، مجلة ديالى، (ع،40)، (د. ب)، 2009، ص 02.)

4- كركوك: هي محافظة ومركزها مدينة كركوك، هي جزء من الدولة العراق حاليا وقديما كانت تسمى أرابخا، وهي مدينة تاريخية عمرها أكثر من 5000 سنة، (للمزيد ينظر إلى: علي بلاوالي، إقليم كركوك المستقل، (د. د.ن)، (د. ب)، 2019، ص 11.).(pdf اولاين)

5- فلاح مجيد حسون العارضي، المرجع السابق، ص ص 166-167.

6- محمد أحمد ياسر الحسيني، التعليم المهني في العراق 1968-1979، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التربية، جامعة بابل، العراق، 2017، ص 133.

في عام **1968م**، ووصلت 39 مدرسة في عام **1979م**، كما فتحت الحكومة العراقية المعامل والمصانع وقامت بتوظيف خريجي هذه المدارس فيها[1].

إضافة إلى التعليم الزراعي والصناعي والتجاري، كان هناك تعليم الفنون المنزلية أو ما يعرف بالفنون البيتية ويسمى أيضا بالفنون التطبيقية.

إن هذا النوع من التعليم المهني خاص بالنساء فقط، حيث أنشأت 16 مدرسة تدرس الفنون المنزلية في اغلب محافظات البلاد[2]، وكانت مدارسه تضم أربع فروع: فرع الخياطة والتفصيل وفرع التغذية والطبخ وفرع تربية الطفل وفرع الفنون التشكيلية[3]، فهو إذن يهتم بتعليم الفتيات المهارات والمعلومات والخبرات العملية في مجال المهن المنزلية الخاصة بفن الطبخ والأعمال اليدوية كالخياطة والأشغال اليدوية وعناصر الفن والفنون التشكيلية كما ذكرنا سابقا، التي يمكن الطالبة من الاستفادة من هذه المهارات في حياتها البيتية والوظيفية من خلال الدروس النظرية والعملية[4].

وكان هذا التعليم النسوي في تناقص من حيث عدد الطالبات المسجلات في مدارسه، بسبب عدم رغبتهن في التحاق به وعدم انتظام في مناهجه.

كانت مدة الدراسة فيها مقسمة على مرحلتين: **1**-دراسة المتوسطة ومدتها ثلاث سنوات.

2-دراسة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات بعد دراسة المتوسطة وتعادل الشهادة فيها شهادة التعليم الثانوي[5].

1- محمد أحمد ياسر الحسيني، المرجع السابق، ص 134.

2- انتظار جاسم جبر سيد، التحليل المكاني لخدمات التعليم المهني في العراق، أطروحة دكتوراه فلسفة في الجغرافية، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2010، ص 43.

3- محمد أحمد، واقع مدارس الفنون البيتية في العراق من عام 1968 حتى عام 1976، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، (ع،30)، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، 2016، ص 431.

4- انتظار جاسم جبر سيد، المرجع السابق، ص 43.

5- أفراح شبل عبد الحسن، المرجع السابق، ص 137.

خلاصة الفصل:

نستنتج في نهاية الفصل أن التعليم في العراق يمثل المنظومة التعليمية الأساسية التي تعتمد عليها الحكومة العراقية لتطوير المجتمع والفرد العراقي، حيث عملت بعد قيام النظام الجمهوري على تحسين التعليم الرسمي الحكومي بنوعيه (العام والمهني)، العام المتمثل بمختلف مراحله الابتدائي والثانوي والتعليم العالي، والمهني بأنواعه الصناعي والزراعي والتجاري، في مؤسساته وكوادره التعليمية، كما كان التعليم مسموحا للجميع أي مجاني، بعد إتباع وزارة المعارف سياسة الباب المفتوح، بغية تحسين مستوى أفرادها، ومحاربة الأمية التي كانت منتشرة قبل ثورة **15 جويلية 1958م**، فكانت نتيجة ذلك زيادة في عدد التلاميذ المسجلين وتعيين المعلمين وبناء المدارس ومراكز المهنية في جميع مراحل التعليم العام والمهني.

واستمر نفس النظام التعليمي حتى عام **1979م**، ولكن من خلال الأحداث التي جرت في العراق أدت إلى بعض الأعوام الدراسية تنخفض فيها نسبة التعليم في معظم محافظات العراق، بسبب عدم وجود الأمان في البلاد واستقرارها، وكما ركزت على التعليم المهني الذي يعتبر عاملا مهما في تعليم المهارات والخبرات للفئات المحتاجة، وذلك من خلال بناء المراكز والمعاهد للتعليم هذا نوع، أيضا ركزت على التعليم النسوي المتمثل بالفنون البيتية الخاصة بتعليم النساء، وهذا بهدف تحسين مستوى المنظومة التعليمية والنهوض بنخبة من الأجيال المثقفة والواعية وكوادر مهمة في المستقبل.

الفصل الثالث

التعليم الأهلي العراقي 1958–1979

المبحث الأول: نظام التعليم الأهلي

المطلب الأول: رياض الأطفال الأهلية

المطلب الثاني: التعليم الابتدائي الأهلي

المطلب الثالث: التعليم الثانوي الأهلي

المبحث الثاني: التعليم الجامعي الأهلي

المطلب الأول: جذور التعليم الجامعي الأهلي

المطلب الثاني: أبرز الجامعات والكليات الأهلية

المطلب الثالث: مشكلات التعليم الجامعي الأهلي وسبل النهوض به

الفصل الثالث: التعليم الأهلي العراقي 1958-1979

تمهيد:

كان في العراق تعليم الرسمي وتعليم الأهلي وفي هذا الفصل سنتطرق إلى التعليم الأهلي.

والتعليم الأهلي هو كل مؤسسة غير حكومية تقوم بأي نوع من أنواع التعليم العام الرسمي الحكومي، ويعني أيضا التعليم الخاص.

وتعرف مدارس التعليم الأهلي بالمدارس الأجنبية سابقا، حيث يدار شؤونها من قبل أشخاص ذوي خبرة ومستوى عالي في هذا المجال، بالرغم أن هذا النوع من التعليم يساهم في تقديم العلم والتعليم للفرد والمجتمع، إلا أنها كانت تولي الجانب المادي أهمية مقارنة باهتمامها بالعلم، ويعتبر من أهدافها، وأن الحكومة العراقية في العهد الجمهوري قد ركزت اهتماماتها بمثل هذا النوع من النظام التعليمي لديها.

والتعليم الأهلي كمثل التعليم الرسمي يشمل على التعليم الرياض الأطفال، والمدارس الابتدائية وكذا الثانوية واهتمت أيضا بتأسيس الجامعات.

المبحث الأول: نظام التعليم الأهلي.

تعد مرحلة بعد الثورة في العراق نقلة حضارية في مضمار التعليم، لشدة ما حظي من اهتمام ورعاية من قبل الحكومة، والتي اهتمت بالتعليم الأهلي كان مثلما اهتمت بالتعليم الرسمي وفي جميع مستوياته وأنظمته.

المطلب الأول: رياض الأطفال الأهلية

اهتمت الحكومة الثورة بالمدارس الأهلية اهتماما بالغا، وتمثل هذا الاهتمام بتقديم المساعدات المالية والمادية، وقد بلغت حوالي 25 ألف دينارا ووزعت على 28 مدرسة[1].

وكان هدف من المساعدة الحكومة ووزارة التربية والتعليم بصفة خاصة المدارس الأهلية هو تحسين وضعه وإيجاد السبل لزيادة وتوسيع المدارس حتى تمكنها من أداء رسالتها في حقل

[1]- اللجنة العليا لاحتفالات 14 تموز 1958، ثورة 14 تموز في عامها الرابع، مطبعة الرابطة، بغداد، 1962، ص 448.

التربية والتعليم، وإضافة إلى معالجة أحوال معلميها ومدرسيها، حيث عقدت وزارة المعارف مؤتمرات في موسم الصيف لجميع كوادر المعنية بالتعليم الأهلي بقصد التغلب على سلبيات وجعل المدارس وسيلة صالحة للسير بالتعليم الأهلي بالجانب التعليم الرسمي[1].

ينظر إلى التعليم الأهلي على أنه عامل أساسي للمساندة التعليم الحكومي كما ذكرنا سابقا في مراحله جميعها، كما يساهم في التخفيف الإنفاق الحكومي على التعليم[2].

وكانت مرحلة رياض الأطفال الأهلية لها أهمية كبيرة من وجهة التعليمية، وغرضها ليس تعليم الأطفال تعليما خاصا، لأنه يتعارض مع الطفولة، وهو عبارة عن تهيئة المحيط صالح للأطفال من سن الرابعة إلى سن السادسة، وهي مرحلة تمهيدية للصف الابتدائي[3].

أخذ عدد الأطفال في مدارس رياض الأطفال الأهلية يتزايد سنة بعد أخرى وذلك بسبب التغيرات التي أحدثتها الثورة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، لتشجيع جهود التعليم الأهلي وإنشاء المدارس، استمرت الوزارة في تقديم المساعدات للتعليم الأهلي حتى في عهد عبد السلام وعبد الرحمن عارف أي حتى عام **1968م**، حينها قطعت تلك المساعدات بسبب أن هذه المدارس الخاصة لديها إمكانية من الناحية المادية كافية، وفي سنة **1966م** أصدرت الوزارة التعليمية مرسوما بموجبه فتح رياض الأطفال عند زيادة عدد الأطفال، وإضافة إلى ذلك سمحت لمن له الرغبة في إنشاء روض الأطفال بشرط أن يكون عراقي الأصل[4].

على الرغم من التطور النوعي الذي شهدته مدارس رياض الأطفال في فترة السبعينات، إلا أنه لم يطرأ عليها تطور كبير، وكان يدرس فيها نفس مناهج التعليم رياض الأطفال الرسمي.

---

[1]- اللجنة لاحتفالات 14 تموز، المصدر السابق، ص 448.

[2]- فيحاء حسين ناصر، مدارس التعليم الأهلي-مزاياها وسلبياتها ومقارنتها بالمدارس الحكومية من وجهة نظر مدرسي المدارس الحكومية، مجلة جامعة بابل، (ع،04)، (مج،24)، كلية العلوم الإنسانية، (د. ب)، 2016، ص 2462.

[3]- رحيم حسن محمد الشامي، تطور التعليم في العراق ...، المرجع السابق، ص 51.

[4]- رحيم حسن محمد الشامي، المرجع نفسه، ص 51 ص 84.

المطلب الثاني: التعليم الابتدائي الأهلي

كانت مرحلة التعليم الابتدائي الأهلي لها طابع أن القوانين والتشريعات التعليم العراقية لم تستثنى المدارس الأهلية من الرعاية والاهتمام والرقابة[1].

أصدرت وزارة التربية والتعليم قانونا خاص بالتعليم الأهلي والأجنبي، ويحتوي هذا القانون على عدم تأسيس مدارس أهلية خاصة مهما كانت درجتها العلمية إلا بقرار رسمي من الوزارة، وتكون تحت مراقبتها من حيث تعيين كوادرها من مدراء ومعلمين خاصة في مواد التاريخ والجغرافيا واللغة العربية، والإشراف على مناهجها وميزانيتها والرواتب حيث لا تقل عن رواتب التعليم الحكومي[2].

إلى الجانب التعليم الأهلي في العراق كانت هناك مدارس أجنبية كالتعليم الابتدائي الإيراني، وتعد المدارس الإيرانية أوجه التبادل الثقافي بينها وبين العراق، وبحكم أنه يمول الفئة الأجنبية أصبح يعتبر جزء قانوني في التعليم الأهلي في العراق، وأسست مثل هذه المدارس في المدن المقدسة المتواجدة فيها الطائفة الشيعية، التي تتمركز فيها الجالية الإيرانية بصفة كبيرة، مثل النجف الأشرف، الكاظمية، كربلاء المقدسة، وذلك بغية لنشر ثقافة تلك البلد، وتعليم رعاياها وجاليتها المقيمين في العراق[3].

---

[1]- ستار نوري العبودي، المدارس الأهلية...، المرجع السابق، ص 470.

[2]- محمود فهمي درويش وآخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960، دار مطبعة التمدن، بغداد، 1961، ص 486.

[3]- نعيم جاسم محمد، أوضاع المدارس الإيرانية في العراق 1963-1979 في ضوء الوثائق العراقية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، (ع،01)، ط1، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العراق، ص 157.

الجدول التالي يوضح أعداد المدارس والمعلمون والطلاب في التعليم الابتدائي الأهلي من عام **1958-1974م**[1]:

السنة الدراسية	المدارس	المعلمون	التلاميذ
1959-1958	106	655	21140
1960-1959	103	624	22705
1961-1960	128	563	22317
1962-1961	111	585	30564
1963-1962	114	597	32664
1964-1963	67	752	18061
1965-1964	75	772	20565
1966-1965	79	772	20787
1967-1966	80	819	20679
1968-1967	85	870	23715
1969-1968	90	1105	25799
1970-1969	90	1115	26141
1971-1970	70	835	22367
1972-1971	76	923	21315
1973-1972	76	911	18866
1974-1973	72	748	18044

يلاحظ في الجدول أعلاه أن عدد المدارس والمعلمين والتلاميذ خلال سنوات من **1958** إلى **1963م** متذبذب خاصة في عدد المدارس والمعلمين وذلك ناتج عن إغلاق جزء من المدارس بسبب سياسة الدولة الخارجية وعدم التزام البعض الآخر من الإدارات المدارس بتطبيق تعليمات وزارة المعارف، والسنوات الدراسية **1963-1968م** تبين لنا أن عدد المدارس

[1]- من إعداد الطالبة بالاعتماد على عدة جداول من المرجع: رحيم حسن محمد الشامي، تطور التعليم في العراق...، المرجع السابق، ص 52 وص85 وص145.

والمعلمين والتلاميذ في تزايد وذلك يرجع لإقبال على المدارس التعليم الأهلي لتوفر الإمكانيات وقيامها بواجباتها على أحسن حال وذلك يعود على الجانب المادي يساعدها على ذلك، وأما السنوات من **1968** إلى**1970م** شهدت ارتفاع ملحوظ وذلك ناتج عن استمرار اهتمام الحكومة بالتعليم الأهلي الابتدائي في بدايات السبعينات، ولكن في ما بعد في السنوات **1970-1974م** شهد تراجع في عدد المدارس والمعلمين والتلاميذ بسبب إقرار تعليمات بإلغاء بعض المدارس الأهلية وعمل على مجانية التعليم[1].

المطلب الثالث: التعليم الثانوي الأهلي

تمر الدراسة الثانوية الأهلية بمرحلتيها المتوسطة والإعدادية كان لها هي أخرى طابع واضح في الحياة الثقافية التعليمية في العراق خاصة بعد أحداث تغير في **14 جويلية 1958م**[2]، كان يتسم نظامه نفس نظام التعليم الرسمي، حيث تقسم الدراسة فيه بمرحلتين كما ذكرنا سابقا في التعليم الثانوي الرسمي، مرحلة المتوسطة مدة الدراسة فيها ثلاثة أعوام، بينما مرحلة الإعدادية مدتها عامين.[3]

بلغ عدد مدارس الثانوية الأهلية للسنة الدراسية **1961-1962م** تسعون (90) مدرسة أهلية وست 6 مدارس ثانوية أجنبية، كما ساهمت مدارسها في تخريج أعداد كبيرة من التلاميذ حوالي ثلاثة ألاف ومئة وثلاثة وسبعون (3173) طالبا وطالبة[4].

كانت مدينة كركوك بها ثانويتان وهما: ثانوية أماني الأهلية تأسست سنة **1964-1965م**، والأخرى إسمها متوسطة الكلدان للبنين تأسست هي أخرى سنة **1967-1968م.**

---

[1]- رحيم حسن محمد الشامي، تطور التعليم في العراق...، المرجع السابق، ص 53 وص86 وص154.

[2]- ستار نوري العبودي، المدارس الأهلية...، المرجع السابق، ص 471.

[3]- عبد الله حميد العتابي، التعليم في كربلاء 1958-1968، مجلة التراث العلمي العربي، (ع،04)، مركز إحياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، 2017، ص 234.

[4]- ستار نوري العبودي، المدارس الأهلية...، المرجع السابق، ص 471.

أما محافظة كربلاء فكانت تحتوي عدة مدارس ثانوية أهلية وأجنبية، وقد بلغ مجموع طلابها خمسمئة وثلاثة (503) طالبا ولم تكن هناك مدارس خاص بالإناث، أما عدد طلاب المدارس الثانوية الأجنبية فقد كانوا حوالي خمسة وأربعون (45) طالبا[1].

وكانت الوزارة المعارف هي التي تشرف على هذه المدارس مثلا تشرف على التعليم رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، من ناحية الميزانية والمناهج كانت نفس مناهج التعليم الرسمي خاصة المواد التي تدرس اللغة العربية، وتاريخ والجغرافيا، والوطنية، كما كان يتم تعيين المدرسين ومدراء الثانويات عن طريقها[2].

الجدول التالي يوضح عدد المدارس والمعلمين والتلاميذ في فترة **1958-1962م** في التعليم الثانوي الأهلي[3]:

السنة الدراسية	المدارس	المعلمين	التلاميذ
1959-1958	81	118	24672
1960-1959	77	96	25707
1961-1960	87	149	30637
1962-1961	97	159	32441

[1]- عبد الله حميد العتابي، المرجع السابق، ص 234.

[2]- نوال كشيش محمد الزبيدي، المرجع السابق، ص 129.

[3]- جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، ج5، ط2، بيت الحكمة، بغداد، 2005، ص 264.

وجدول يوضح عدد المدارس والمعلمين والتلاميذ في فترة **1958-1962م** في التعليم الثانوي الرسمي[1]:

السنة الدراسية	المدارس	المعلمين	التلاميذ
1959-1958	326	3084	98559
1960-1959	362	3186	120155
1961-1960	374	3737	137265
1962-1961	404	4416	153277

نلاحظ اختلاف في عدد المدارس والمعلمين والتلاميذ بين التعليم الثانوي الأهلي والرسمي في فترة **1958-1962**، أن التعليم الرسمي كان هناك تطور وارتفاع مقارنة بالتعليم الأهلي مما يثبت أن الحكومة كرست اهتمامها أكثر وبفضل توسع إنفاقها عليه، وأن التعليم الأهلي يتعامل ماديا، هذا يؤدي إلى الأهالي دراسة أبنائهم في المدارس الحكومية لأن الدراسة مجانية، وكذلك تأسيس وتوفير المدارس الرسمية أكثر على المدارس الأهلية.

المبحث الثاني: التعليم الجامعي الأهلي

وقد اهتم الخواص أيضا بالتعليم الجامعي والذي يعتبر نمطا من أنماط التعليم الجامعي الحكومي وقطاعا مهما لأنه يعد بمثابة التعليم الموازي أو المقارن للتعليم الحكومي، كان يهدف إلى تطوير الجانب العلمي لخلق روح المنافسة بين الجامعات الحكومية والجامعات الأهلية، فضلا عن توظيف طاقات المجتمع وإمكانياته العلمية والمادية في عملية تطور البناء العلمي.

[1]- جعفر عباس حميدي، المرجع السابق، ص263.

المطلب الأول: جذور التعليم الجامعي الأهلي

تعود جذور التعليم الجامعي الأهلي في العراق إلى سنة **1963م**[1]، حيث تأسست (الكلية الجامعة) بمبادرة من نقابة المعلمين في العراق سنة **1968م**، ألغي اسم كلية الجامعة ليحل محله اسم (الجامعة المستنصرية)[2]، التي انضم إليها العديد من الطلاب الذين لم تسايرهم الظروف لإتمام دراستهم في الجامعات الرسمية داخل العراق، أو رغبة منهم في إكمال الدراسات العليا.

تم تأسيس جامعة الشعب عام **1964م**، وذلك باتحادها مع الجامعة المستنصرية من أجل تكوين جامعة واحدة هي الجامعة المستنصرية الأهلية، حيث تخرج منها العديد من المدرسين والمعلمين الجامعيين، وزودت مؤسسات الدولة بالموظفين في جميع الاختصاصات التي ساهمت في بناء المؤسسات العراقية[3].

المطلب الثاني: أبرز الجامعات والكليات الأهلية

1. الجامعات:

✓**الجامعة المستنصرية:** فتحت الجامعة المستنصرية أبوابها عام **1963م**[4]، اشتملت على عدة أقسام وفروع، والتحق بها العديد من الطلبة والمعلمين، حيث بلغ عددهم (1750) منهم: 1457 طالبا، و293 طالبة.

1- لمى كريم خضير، واقع التعليم العالي الأهلي ومستقبله في العراق، مجلة كلية التربية، (د.ع)، كلية العلوم السياسية، جامعة واسط، العراق، 2020، ص1532.

2- ستار نوري العبودي، المدارس الأهلية...، المرجع السابق، ص ص479-480.

3- مازن ليو راضي، الجوانب القانونية والإدارية للتعليم الجامعي الأهلي في العراق، مجلة أهل البيت، (ع،2)، العراق، (د.ت)، ص ص260-261.

4 - عباس علي التميمي، مؤيد جواد بهجت، الآفاق المستقبلية للجامعات المستنصرية في ضوء موقعها الجغرافي، مجلة أهل البيت، (ع،2)، العراق، (د.ت)، ص ص260-261.

تطمح النقابة في توسيع الجامعة، وتجعلها شاملة لجميع الفروع العلمية والأكاديمية، حيث كانت الدراسة فيها مقابل أجور معينة في ذلك الوقت[1].

وفي العام نفسه عملت جمعية نشر العلوم والثقافة بتأسيس جامعة أهلية أطلق عليها اسم (جامعة الشعب)، حيث تهتم هذه الجامعة بشمول أكثر تسرعا من دائرة المعلمين، وكان أول رئيس لها هو الدكتور محمد علي عمار الراوي، وبلغ عدد الطلاب المقبولين فيها 450 منهم 412 طالبا و38 طالبة، وافق مجلس الوزراء على دمج الجامعتين في مؤسسة واحدة سميت ب: الكلية الجامعة والحقت بجامعة بغداد وتم تعيين إبراهيم عبد الله محيي عميدا لها[2].

في عام **1965م** خطت الكلية الجامعة خطوة أخرى وذلك لاستكمال شخصيتها المستقلة، من خلال الانتقال من التبعية المباشرة لجامعة بغداد، من أجل ضمان مستوى جامعي متعارف عليه، حيث تلزم الكلية الجامعة به نفسها، وجاء ذلك وفق قرار مجلس الوزراء في عام **1965م**، الذي أعتبر الكلية الجامعة مؤسسة أهلية ذات شخصية معنوية[3].

يشترك طلاب الكلية الجامعة مع طلبة جامعة بغداد في امتحانات سرية موحدة، تحت إشراف الدوائر العلمية لجامعة بغداد، أما بخصوص الأجور فتحددها رئاسة الجامعة المستنصرية وفق التعليمات الصادرة، حيث بلغ مقدارها في الدراسات المسائية لعام **1968-1969م** (80) دينارا في العام بالنسبة للأقسام العلمية، في المقابل (150) دينارا للهندسة و(60) دينارا للأقسام الأخرى، في عام **1970-1971م** خفضت الجامعة المستنصرية أجور الدراسة[4].

1- إيمان مصطفى خلف المحمدي، المرجع السابق، ص232.

2- الجامعة المستنصرية كيف تأسست في الستينات؟ وكيف شيدت أبنيتها؟ الكارديا، مجلة ثقافية عامة، على الرابط: https://www.algardenia.com، نشر في 2019، وأطلعت عليه الطالبة في: 2023/05/25، على الساعة 20:21.

3 - إيمان مصطفى خلف المحمدي، المرجع السابق، ص ص232-233.

4- إيمان مصطفى خلف المحمدي، المرجع نفسه، ص233 وص239.

اقتصر نظام الدراسة في الجامعة المستنصرية في بداية الأمر على الدراسات المسائية حيث كانت تشمل أقسام عدة، وهي اللغة العربية واللغة الإنكليزية والتربية وعلم النفس والمحاسبة والرياضيات والفيزياء والقانون والعلوم السياسية والاجتماع، وبالمقابل شملت الدراسات الصباحية الأقسام التالية: اللغة العربية واللغة الإنكليزية والتربية وعلم النفس والمحاسبة وإدارة الأعمال والاقتصاد[1].

ضمت الجامعة المستنصرية العديد من الكليات وهي:

كلية الآداب تأسست سنة **1963م**، وهي تعتبر أولى كليات الجامعة[2]، وفي **1964م** أنشأت كلية العلوم وكلية الإدارة والاقتصاد عام **1968م**، وكلية الطب عام **1975م**، وكلية التربية عام **1976م**، وفي سنة **1977م** أسست معهد الدراسات القومية والاشتراكية، وفي عام **1979م** ألحقت كلية الفقه التي تأسست عام **1958م** بالجامعة المستنصرية، وكانت آلية القبول فيها هي أن يحصل الطالب على الشهادة الثانوية العراقية أو ما يعادلها[3].

✓ **جامعة الكوفة:** ترجع فكرة إنشاء جامعة الكوفة عندما انتقلت الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة بعد طلب مجموعة من الشخصيات العلمية والاجتماعية لوزارة الداخلية لغرض إجازتهم بتأسيس الجمعية وكان ذلك في **18 أكتوبر 1966م** (للمزيد ينظر إلى الملحق رقم 06)[4]، تمت الموافقة في **5 مارس 1967م**، على انجازاتهم ابتداء من **7 مارس** في نفس السنة.

بعد أقل من شهر على إجازة التأسيس قدمت الجمعية طلب لوزارة الداخلية بأنها تهدف لتحقيق مصلحة عامة في السعي لتأسيس جامعة الكوفة، واختيرت الكوفة مكانا للتأسيس على وفق اعتبارات تاريخية وحضارية تميزت بها المدينة، والتي جمعت بين الأصالة والإبداع، لكن

1- منار عبد المجيد عبد الحكيم، الجامعة المستنصرية 1963-1979 (دراسة تاريخية)، مجلة آداب الكوفة، (ع،51)، ج2، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، (د.ب)، 2020، ص119.

2- إيمان مصطفى خلف المحمدي، المرجع السابق، ص246.

3- منار عبد المجيد عبد الحكيم، المرجع السابق، ص ص199-200.

4- الجمعية المؤسسية لجامعة الكوفة، جامعة الكوفة فكرتها-أهدافها-منهجها، مطبعة الأزهر، بغداد، 1968، ص09.

طلبها قوبل بالرفض، ويعود ذلك بأن الجمعية حديثة التكوين ولم تمضي مدة كافية لبيان مناهجها، وكررت طلبها مرة أخرى بتاريخ **27 جوان 1967م**، فاتحت وزارة الداخلية رئاسة جامعة بغداد ومجلس الوزراء لبيان رأيها في الموضوع فصدرت موافقة المجلس وتم إبلاغ الجمعية.

بدأت الهيئة الإدارية أعمالها بتأسيس اللجان العلمية والمالية لجامعة الكوفة، وكان أهم ما أنجز في هذا الاتجاه تشكيل التخطيط العلمي للجامعة والذي تم بإجماع الهيئة الإدارية يوم **4 جويلية 1967م**، وقد عهد لهذا المجلس تحديد رسالة الجامعة، وإعداد الدراسات اللازمة لقيام كلياتها وتسمية الكليات والمؤسسات الأخرى[1]، وقامت بتأليف الهيئات (هيئة كلية الطب، هيئة كلية الهندسة، هيئة المعاهد).

إن الحصول على قطعة أرض لبناء الجامعة كان أول عمل للهيئة الإدارية، وبعد إيجاده تمت عملية التشجير العام للحدائق والمنتزهات الجامعية والملاعب الرياضية وغيرها، ثم جمعت الجمعية المؤسسة متبرعات لإنشاء الجامعة وتم تأسيس نواة لمكتبة الجامعة بتاريخ **3 جويلية 1967م**[2].

2. الكليات الأهلية:

✓ **كلية الفقه:** تأسست كلية الفقه في الموسم الجامعي **1958-1959م**، وذلك بعد تقديم (جمعية منتدى النشر) لوزارة التربية والتعليم لفتح (كلية الفقه) في النجف، حيث كانت الوزارة هي المشرفة على شؤون التعليم الأهلي بكل أطواره، وتمت الموافقة من قبل الوزارة، حيث صدرت إجازتها في **30 نوفمبر 1958م**، وهي عبارة عن كلية دينية أهلية، تهدف إلى إعداد تخصصين بأصول الفقه والمنطق، لسد حاجات المؤسسات والوظائف الدينية[3]، حيث كان

1 -عبد الستار الشنين الجنابي، جامعة الكوفة الأهلية دراسة وثائقية، مجلة مركز دراسات الكوفة، (ع،18)، كلية الفقه، جامعة الكوفة، العراق، 2010، ص30 وص 32 -33 -34 وص 36-37.

2-إيمان مصطفى خلف المحمدي، المرجع السابق، ص ص257-258.

3 - إيمان مصطفى خلف المحمدي، المرجع نفسه، ص258.

يدرس في الكلية (الفقه، الأصول، الآداب، المنطق)، جرت حركة تطويرية تتعلق بالمنهج ومفرداته، وتم إقرار إضافة مواد (النقد الأدبي، وفقه اللغة، وأصول البحث والمكتبة، المجتمع العربي، التاريخ المعاصر.

عملت العمادة على تطوير الكلية في عام **1968م**، وأصبحت تحتوي على قسمين: قسم اللغة العربية، وقسم الشريعة الإسلامية، وإعداد لكل قسم وفق متطلبات الاختصاص، ومن أهم شروط القبول فيها: أن يكون الطالب حائزا على شهادة الدراسة الإعدادية أو الشهادات الدينية المطابقة لها.

وكانت مدة الدراسة فيها أربع سنوات، وفي الفترة الصباحية فقط. حيث استمرت في عملها بعد تحولها إلى كلية رسمية في عام **1975م**، وبلغ عدد طلابها 295 طالبا في الموسم الجامعي **1966-1967م**، ثم ارتفع عددهم في الموسم الجامعي الموالي **1967-1968م** إلى 379 طالبا، وفي سنة الجامعية **1968-1969م** أصبح عددهم 519 طالبا[1].

المطلب الثالث: مشكلات التعليم الجامعي الأهلي والسبل النهوض به:

يعاني التعليم الجامعي الأهلي من مجموعة من المشكلات والتحديات، ومن أهم هذه المشكلات نذكر:

1.تعاني بعض الجامعات الأهلية بشكل ملحوظ من قلة وجود الكوادر العلمية لتدريس بعض المواد الدراسية، وهذا راجع لسببين هما: الأول: تأثير انخفاض الميزانيات المخصصة للإرساليات والبعثات العلمية التي تدرس هذه الاختصاصات. فمع تقلصها ظهرت الحاجة الماسة لها، والثاني هو العوامل المادية الجاذبة كالامتيازات والحوافز والمكافآت المالية الممنوحة لأقرانهم من الأساتذة في الدول العربية المجاورة، لاسيما ذوي التخصصات العلمية والإدارية

1- إيمان مصطفى خلف المحمدي، المرجع السابق، ص ص259-260.

والتخصصات الهندسية والمحاسبية التي تشكل مطلبا مهما لبعض الأقسام العلمية في الجامعات الأهلية[1].

2.نقص في المختبرات والتجهيزات الملحقة به في بعض الأقسام للكليات الأهلية، وكان ذلك نتيجة طبيعية لحجم الأضرار وعمليات النهب والسرقة التي تعرضت لها بعض الكليات الأهلية[2].

3.عدم الاستقرار في سياسة القبول في الجامعات والكليات والأهلية سنويا، ويرجع سبب ذلك إلى عدم تحديد أهداف كمية ونوعية للتعليم الجامعي الأهلي وذلك عندما تعد وزارة التعليم العالي خطة القبول في الجامعات الرسمية سنويا... وبالمقابل عدم التنسيق والتعاون في هذا المجال[3].

4.إن التعليم الجامعي الأهلي يعاني من اختلالات هيكلية كثيرة، ولاسيما في العلاقات الموجودة بين العناصر الأساسية للعملية التعليمية ومستلزماتها المادية والبشرية وهذا الاختلال نتيجة عدم الوضوح الفكري والفلسفي لتحديد مسارات هذا القطاع في المجتمع ذلك كله أدى إلى عدم وجود إستراتيجية لهذا القطاع المهم في عملية التنمية[4].

5. قلة اعداد الطلبة الملتحقين في الجامعات الأهلية والذي يعود إلى ارتفاع الرسوم الدراسية، وبالتالي استمرار الضغط على التعليم الجامعي الحكومي المجاني، فضلا عن عدم تعود المواطن على شراء الخدمة التعليمية واعتقاده بأن التعليم مسؤولية الدولة وحدها[5].

1- صابرين عمار شمخي، التعليم الجامعي الأهلي والتنمية الاجتماعية في العراق-دراسة ميدانية في جامعات الفرات الأوسط، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، (ع،33)، كلية الآداب، جامعة القادسية، العراق، 2019، ص276.

2- محمد طاقة، فلسفة التعليم الجامعي الأهلي في العراق المضمون والأبعاد، مجلة أهل البيت، (ع،2)، بحوث المؤتمر العلمي الثاني، جامعة اهل البيت، (د.ت)، ص177.

3- أركان سعيد خطاب، التعليم الجامعي الأهلي واقعه ودور وسيل النهوض به، مجلة البحوث التربوية والنفسية، (ع،55)، مركز البحوث التربوية النفسية، جامعة بغداد، 2017، ص204.

4- أركان سعيد خطاب، المرجع نفسه، ص204.

5-إسراء حسين ناصر، المرجع السابق، ص99.

6.الإعتماد على أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الحكومية وبنظام الساعات وعدم توفر الهيئات التدريسية المتفرغة، جعل الدوام في كثير من الكليات الأهلية لا يتجاوز يومين أو ثلاثة أيام في الأسبوع، الأمر الذي يخل بالعملية التربوية إذ يقتصر دورهم على العملية التدريسية، ومن ثم فقدان القدرة على القيام بالنشاط البحثي الذي يساهم في الارتقاء بمستوى التعليم الجامعي[1].

*** سبل النهوض به:**

1. تقديم التسهيلات والدعم العلمي والمادي والفني للكليات الأهلية وشمولها بوسائل الدعم بأشكاله المختلفة التي تقدمها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
2. منح الكليات الأهلية بعض الاستقلالية في حرية اختيار المفردات والمناهج الدراسية بما يتناسب مع خصوصية الكليات والتطور العلمي والنوعي فيها وعدم تقييدها بالسياقات المعمول بها بالكليات الحكومية المناظرة.
3. العمل على الدراسة إمكانية استقدام كوادر تدريسية من الجامعات الحكومية في بعض الاختصاصات العلمية المتميزة، والنادرة ورفدها للكليات الأهلية لتدعيم مسيرة رفع المستويات النوعية لطاقات الكليات الاهلية[2].
4. إعادة النظر في الاختلالات الهيكلية وسبل معالجتها على مستوى كل كلية أهلية.
5. العمل على تطبيق المعايير الخاصة بالجودة والاعتماد لما لها من آثار إيجابية على الأنشطة المختلفة في الكليات.

1- إسراء حسين ناصر، المرجع السابق، ص99.

2- نركز علي سلمان، التعليم الجامعي الأهلي في العراق: المزايا والمعوقات وسبل المعالجة، مجلة الريادة للمال والاعمال، (مج، 01)، (ع، 02)، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، بغداد، 2020، ص ص 57-58.

6. ضرورة إجراء دراسات لقياس كفاءات أداء النشاط التعليمي للكليات الأهلية على مستوى القطر وتحديد مؤشرات للأداء الفعلي لهذه الكليات في المجال التربوي والعلمي[1].

خلاصة الفصل:

شهد التعليم الأهلي في العراق تحسن هو الآخر في نظامه التعليمي، سواء في مراحله أو كوادره التدريسية ومؤسساته، حيث نال اهتمام الحكومة في جميع الجوانب رياض الأطفال والتعليم الابتدائي والثانوي، التي لا تختلف مع التعليم الرسمي، نتيجة إشراف الوزارة آنذاك عليه من ناحية التمويل والميزانية والمراقبة، وتعيين معلميه من خلال تشريعات قوانين خاصة بها.

ترجع البدايات الأولى للتعليم الجامعي الأهلي في العراق إلى سنة **1963م**، إذ يعتبر تعليما موازيا للتعليم الحكومي، كما أسست العديد من الجامعات الأهلية، وأبرز مثال على ذلك الجامعة المستنصرية وجامعة الكوفة، وشهدت العراق أيضا تأسيس كليات أهلية منها كلية الفقه، إذ تعتبر كلية دينية تهدف إلى إعداد متخصصين بأصول الفقه والدين.

وإضافة إلى ذلك واجه التعليم الجامعي الأهلي في العراق العديد من المشاكل والمتمثلة في نقص الكوادر الجامعية، وعدم الاستقرار في سياسة القبول الجامعات والكليات الأهلية وبالإضافة إلى ذلك نقص في المتغيرات والتجهيزات الملحقة بها.

من أهم السبل لنهوض بالتعليم الجامعي الأهلي هي العمل على دراسة إمكانية استقدام كوادر تدريسية من الجامعات الحكومية في مختلف الاختصاصات.

[1]- أركان سعيد خطاب، المرجع السابق، ص ص 205-206.

الخاتمـــــة

الخاتمة:

أسفرت دراسة تطور التعليم في العراق خلال فترة ما قبل سنة 1958م إلى غاية سنة 1979م إلى حدوث عدة أحداث التي أثرت على المنظومة التعليمية في العراق خلال تلك الفترة، فعملت الحكومة العراقية بعد قيام الحكم الجمهوري على إيجاد حلول جذرية للخروج بالقطاع التعليمي العراقي إلى أوجه عطائه.

للإجابة عن التساؤلات: ساهمت الحكومة العراقية في تحسين المنظومة التعليمية في تطوير التعليم الرسمي الحكومي والأهلي حيث تم تركيز الحكومة العراقية في تدريس أبنائها خاصة في مرحلة الرياض الأطفال والتعليم الابتدائي والثانوي، أي تعليم الفئات العمرية الصغيرة لإنشاء قاعدة تعليمية صحيحة وذلك يسمح للجميع بالتعليم مجانا وإنشاء المدارس والجامعات والكليات، وتدريب المعلمين واهتمت بها من خلال تقديم الدعم المالي لتوفير الإمكانيات للمدارس وتعيين هيئاتها ويكون تحت إشرافها.

للإجابة عن التساؤلات الفرعية:

كان حال التعليم خلال فترة الانتداب البريطاني أنه لم يحظى بالاهتمام الكافي من طرف بريطانيا، وذلك لاهتمامها بالجانب السياسي، وأما العهد الملكي كان التعليم متطور نوعا ما حيث شهد انتشارا واسعا للمدارس الحكومية، بينما كان عدد الطلبة يزداد يوما بعد آخر.

تمثل التعليم الرسمي الحكومي في التعليم العام وهذا النوع من المنظومة التعليمية لقي انتشارا واسعا في العراق خلال فترة 1958-1979، لأنه يشمل الفئات الصغيرة من تعليم رياض الأطفال والابتدائي والثانوي حيث عرف تطور في عدد التلاميذ وفي الكوادر التعليمية وإنشاء المدارس، وكذلك التعليم العالي الذي شهد اهتماما كبير من طرف الحكومة وذلك من خلال تحسين الجامعات وتطوير الكليات المتخصصة.

عرف التعليم الرسمي أيضا التعليم المهني بعد تحسين في القطاعات الأخرى في الجانب الصناعي والزراعي والتجاري، لهذا كرست الحكومة العراقية في تعليم الفئات وتنمية المواهب الخبرات واكتساب الكفاءات والمعرفة المهنية، كما قامت بإنشاء مؤسسات صناعية والزراعية والتجارية بغية إعداد عمال ماهرين.

كان التعليم الأهلي العراقي عبارة عن تعليم الخاص غير حكومي، لكن يتبع نفس سيرورة نظام التعليم الرسمي في التعليم العام الرياض الأطفال والابتدائي والثانوي والتعليم الجامعي الأهلي في تقديم التعليم لأفراد المجتمع العراقي ولكن بالمقابل.

مجمل ما توصلنا إليه من خلال دراستنا لهذا الموضوع المعنون بالتعليم في العراق 1958-1979 إلى مجموعة من الاستنتاجات المتمثلة فيمايلي:

- الأوضاع التي عاشها العراق قبل الثورة 14 جويلية 1958، في الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كان لها الأثر السلبي على المنظومة التعليمية في تلك الفترة.

- لم تهتم بريطانيا بقطاع التعليم في العراق لأنها كانت تولي الأهمية السياسية وأمور الحكم والتدخل في شؤون الداخلية للعراق، ولكنها فرضت على أهالي العراق مناهج خاصة بها، لأن العراقيين كانوا يتبعون سياسة تعليمية معادية لبريطانيا آنذاك.
- كان التعليم في العهد الملكي مقارنة مع التعليم في فترة الانتداب البريطاني متطورا نوعا ما، خاصة في عهد ملك فيصل، حيث كرس اهتمامه بإنشاء المدارس الحكومية وتطوير التعليم الجامعي، إذ أنشأت جامعة آل البيت، كما ركز على تعليم المرأة بحيث أسس مدارس ومراكز لتعليمها أمور المنزل (فنون البيتية)، وذلك لما تلقاه من دعم من الأسرة المالكة.
- اتبع الملك فيصل السياسة التعليمية العثمانية في مناهجه في قطاع التعليم.
- عملت الحكومة العراقية بعد الثورة على نشر التعليم وتوسيعه بشكل يستوعب كافة الأعمار وإتباع سياسة الباب المفتوح أي التعليم كان مجاني وإلزامي، وتم تركيز على التعليم رياض الأطفال والتعليم الابتدائي والثانوي، وهو التعليم العام الذي يشمل الفئات الصغيرة، لأنه كريم قاسم رأى لا يمكن للدولة أن تنهض إلا بالتعليم وتثقيف المجتمع.
- شهدت المؤسسات رياض الأطفال والابتدائي والثانوي زيادة واضحة بإعداد في عدد تلاميذها فضلا عن افتتاح العديد من مدارس مما زاد في عدد المعلمين وكوادر التعليمية.
- شهد التعليم العالي تطورا ولقي اهتماما كبيرا في جميع مؤسساته التعليمية، إذ جرى إنشاء عدد من الجامعات في البلاد، والتوسيع في كلياتها وأقسامها وتخصصاتها العلمية والإنسانية والأدبية، وإنشاء العديد من المراكز العلمية والبحثية في الجامعات.
- نال التعليم المهني مكانة مهمة لدى الحكومة العراقية، لما يهدف من إعداد فئات متخصصة، كما كان إقبال على هذا النوع كبيرا من الطلبة، لم يكن مقتصرا التعليم

المهني على الرجال فقط فقد كان للمرأة مكانة، حيث ركز على تعليم النسوي التي كانت مناهجه متمثلة في الخياطة وتربية الطفل والفنون التشكيلية.

- ❖ كان الهدف من التعليم المهني تعليم الفئات العمرية الكبيرة الخبرات والمهارات للاعتماد عليها في حياتهم المهنية وتحسين المستوى المعيشي.
- ❖ أعتمد على التعليم الأهلي أيضا بجانب التعليم الرسمي، حيث اهتمت به الوزارة مثل باقية أنواع التعليم الأخرى لما يقدموه من دور كبير في العملية التربوية والتعليمية والثقافية.
- ❖ يعتبر التعليم الأهلي مساند لتعليم الرسمي الحكومي في تحسين المنظومة التعليمية وللنهوض بالمستوى التعليمي حيث أنه تقوم مدارسه بتخريج فئات من الطلبة.
- ❖ كان التعليم الأهلي برغم أنه يتعامل ماديا وليس مجاني، إلا أنه تحت إشراف وتمويل وزارة المعارف العراقية، ويتم تحت مراقبتها، وتعيين كوادره من طرفها أيضا من مدراء ومعلمين ورواتبهم لا تزيد عن معلمين التعليم الرسمي، وفرض مناهج الدراسية أيضا مثل التعليم الوطنية والتاريخ والجغرافيا.
- ❖ ووضعت الوزارة تشريعات وقوانين من يريد تأسيس مدارس ومراكز لتعليم الأهلي بماله الخاص ولكن بشرط أن يكون عراقي أصل.
- ❖ كان التعليم الأهلي والتعليم الرسمي في فترة 1958-1979 لهما نفس النظام التعليم الرسمي ولم يكن مختلفا عليه، ولكن خريجي مدارس التعليم الأهلي لم تكن بتلك الكثرة مقارنة بمدارس التعليم الحكومي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

أ- **المذكرات:**

1. السعيد نوري، مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العري في الحجاز وسوريا 1916-1918، الدار العربية للموسوعات، ط2، بيروت، 1987.

2. عارف عبد السلام، مذكرات الرئيس عبد السلام عارف، المؤسسة القومية للتأليف والترجمة، بغداد، 1967.

ب- **الكتب:**

1. إبراهيم خليل أحمد، تطور التعليم الوطني 1869-1932، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، العراق، 1982.

2. أوريل دان، العراق في عهد القاسم، تر: جرجيس فتح الله، دار آراس للطباعة والنشر، كردستان، العراق، 2012.

3. بطاطو حنا، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ج1، تر: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث، بيروت، 1990.

4. بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، تر: جعفر الخياط، كاليفورنيا، (د.د.ن)، 1971.

5. الجمالي محمد فاضل، مذكرة في مستقبل التربية والتعليم في العراق، مطبعة الفيض الأهلية، بغداد، 1944.

6. الجمعية المؤسسية لجامعة الكوفة، جامعة الكوفة فكرتها-أهدافها-منهجها، مطبعة الأزهر، بغداد، 1968.

7. الدحيلي حسن، التعليم العالي في العراق، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1963.

8. درويش محمود فهمي وآخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960، دار مطبعة التمدن، بغداد، 1961.

9. سرية صالح عبد الله، تطوير التعليم الصناعي في العراق، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، 1969.

10. سعدون رشيد عبد اللطيف وآخرون، تخطيط التعليم الابتدائي في العراق للفترة من 1970-1980، مديرية مطبعة وزارة التربية، بغداد، 1972.

11. العلوم بحر محمد صالح، لسان العرب 1921-1943، ج1، مطبعة دار التضامن، بغداد، 1968.

12. العميد طاهر مظفر، بغداد، مطبعة النعمان النجف الأشرف، بغداد، 1967.

13. الغنام أحمد محمد، فهمي سيف الدين محمد، مستقبل التعليم الثانوي في العراق وحاجاته إلى المدرسين 1965-1975، مطبعة الحكومة، بغداد، 1966.

14. فليح صالح حسن، جغرافية التعليم الابتدائي في العراق دراسة في الجغرافية التطبيقية، ط1، مطبعة الإسلام، بغداد، 1979.

15. فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، تر: مصطفى نعمان أحمد، المكتبة العصرية، بغداد، 2006.

16. اللجنة العليا لاحتفالات 14 تموز 1958، ثورة 14 تموز في عامها الرابع، مطبعة الرابطة، بغداد، 1962.

17. اللجنة العليا لاحتفالات 14 تموز، ثورة 14 تموز في عامها الثالث، مطبعة الرابطة، بغداد، 1961.

18. اللجنة العليا لاحتفالات 14 تموز، ثورة 14 تموز في عامها الثاني، شركة التجارة والطباعة، بغداد، 1960.

19. لورانس هنري، اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، تر: محمد مخلوف، دار قرطبة للنشر والتوزيع والأبحاث، (د. ب)، 1992.

20. محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958، ج1، منشورات العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1965.

21. محمد مصطفى يحي، تدريب العاملين في التعليم أثناء الخدمة، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1973.

22. المعاهدة العراقية – البريطانية وملحقها، مطبعة الحكومة، بغداد، 1930.

23. نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، ج12، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1975.

24. الهلالي عبد الرزاق، معجم العراق، ج1، مطبعة النجاح، بغداد، 1953.

25. الوردي علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ط5، مطبعة الإرشاد، بغداد- العراق، 1971.

ثانيا: المراجع:

1. بلاوالي علي، إقليم كركوك المستقل، (د.د.ن)، (د.ب)، 2019. (pdfأولاين)

2. الجعفري محمد حمدي، الانقلاب الوصي في العراق، مكتبة مديولى، القاهرة، 2000.

3. الجنابي عبد الستار شنين، تاريخ النجف الاجتماعي 1939-1968، مكتبة الذاكرة، بغداد، 2010

4. جودة أحمد، تاريخ التربية والتعليم وأثره في الجانب السياسي 1534-2011، ج1 وج2، مطبعة جعفر العصامي، بغداد، 2012.

5. حميدي جعفر عباس، تاريخ الوزرات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، ط2، ج5، بيت الحكمة، بغداد، 2005.

6. الخزرجي نزار عبد الكريم فيصل، الحرب العراقية-الإيرانية 1980-1988 مذكرات مقاتل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014.

7. خليل حسين، تاريخ السياسي للوطن العربي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2012.

8. ديب كمال، موجز تاريخ العراق من ثورة 20 إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، دار الفارابي، بيروت، 2013.

9. الزبيدي محمد نوال كشيش، تطور التعليم في العراق 1958-1979، دار المرتضى، العراق، العراق، 2012.

10. الزهيري زينب عبد الحسين، عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق، دار أسامة، الأردن، 2012.

11. سعدي إيناس عبدالله، تاريخ العراق الحديث 1258-1918، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2014.

12. سلمان محمد عصفور، تاريخ العراق المعاصر 1914-1968 دراسة في جانب سياسي، (د.د.ن)، (د. ب)، (د. ت) (pdfأولاين)

13. السنافي علي إسماعيل عبيد، التعليم العالي في العراق التأسيس والتطور، دار الحيدري، (د. ب)، 2017.

14. العبودي ستار نوري التعليم في الحلة أواخر العهد العثماني حتى قيام الحرب العالمية الثانية 1877-1939 دراسة تاريخية، منشورات مركز الدراسات ووثائق الحلة، العراق، 2008.

15. عكار ميسان هادي، لمحة تاريخية عن التعليم الأهلي في العراق 1914-1958، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2021.

16. العكيدي براعم علي وآخرون، العراق كتاب الجامع، (د.د.ن)، العراق، (د.ت).(pdfاولاين).

17. علاوي كامل كاظم، حسن لطيف كاظم، الاقتصاد السياسي للتعليم في العراق، مركز الرافدين للحوار، لبنان، 2020.

18. العلوجي صباح ناصر، علم وظائف الأعضاء، ط3، دار الفكر، الأردن، 2014.

19. قحطان حميد كاظم وآخرون، الوجيز في تاريخ التعليم في العراق 1914–1968، (د. د.ن)، (د. ب)، 2022. (pdfأولاين)

20. كاظم حبيب، لمحات من العراق القرن العشرين، دار أراس للطباعة والنشر، أربيل–العراق،2013.

21. مأمون أمين زاكي، إزدهار العراق تحت الحكم الملكي دراسة تاريخية الاجتماعية مقارنة، دار الحكمة، لندن،2011.

22. مردان جمال مصطفى، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط، المكتبة الشرقية للطبع والنشر والتوزيع، (د. ب)، (د. ت).

23. الوائلي كريم، التفتيش التربوي في العراق في العهد الملكي مدرسة سامراء الابتدائية أنموذجا، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2021.

24. ياغي إسماعيل أحمد، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000.

ثالثا: الرسائل جامعية:

1. جريان زينب هاشم، التعليم السنوي في العراق 1921–1958 دراسة تاريخية، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2013.

2. الحسيني عدنان عبد الحسن، وزارة التربية العراقية تطور الهيكل الإداري والتنظيمي 1962–1979، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التربية، جامعة المثنى، العراق، 2014.

3. الحسيني محمد أحمد ياسر، التعليم المهني في العراق 1968–1979، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التربية، جامعة بابل، العراق، 2017.

4. الخيكاني يعقوب حبيب إبراهيم، التعليم في الحلة 1968–1978، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التربية، جامعة القادسية، العراق، 2018.

5. الزاملي آمنة عوده مزعل، تطور التعليم في لواء الحلة 1939–1968 (دراسة تاريخية)، رسالة ماجيستر في التاريخ المعاصر، جامعة بابل، 2014.

6. سيد انتظار جاسم جبر، التحليل المكاني لخدمات التعليم المهني في العراق، أطروحة دكتوراه فلسفة جغرافية، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 2010.

7. الشامي رحيم حسن محمد، تطور التعليم في العراق 1968–1979 (دراسة تاريخية)، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العراق، 2014.

8. العارضي فلاح مجيد حسون، وزارة المعارف... الهيكل الوظيفي وتطور مؤسسات العمل التخصصي 1958–1968، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة القادسية، العراق، 2013.

9. عبد الحسن حيدر غانم، موقف المجلس النيابي العراقي من حركة التعليم في العراق 1925–1999، رسالة ماجيستر في التاريخ المعاصر، جامعة الكوفة، العراق، 2011.

10. عبد الحسين أفراح شبل، تطور الحركة النسوية في العراق 1958–1963، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، المعهد المالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2006.

11. عبد الحسين ضياء علي، التعليم في لواء العمارة 1958–1968، رسالة ماجيستر في التاريخ المعاصر، كلية التربية، جامعة واسط، العراق، 2016.

12. عبد حمادي علي، التعليم المهني في العراق في ظل المتغيرات السياسية في العهد الجمهوري الأول 1958–1963، رسالة ماجيستر، كلية التربية، العراق، (د. ت).

13. عثمان زيله كاوه، التعليم في مدينة كركوك 1962–1968، رسالة ماجيستر في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة السليمانية، العراق، 2018.

14. العكيلي كفاية عبد حسين، الواقع التعليمي في لواء المنتفك 1921–1958، رسالة ماجيستر في التاريخ المعاصر، جامعة ذي قار، العراق، 2014.

15. الكعبي جاسم محمد شغيث، تاريخ التعليم في العمارة 1921–1958، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية، جامعة البصرة، العراق، 2013.

16. المحمدي إيمان مصطفى خلف، التعليم العالي في العراق 1956–1970، رسالة ماجيستر آداب في تاريخ الحديث، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، العراق، 2008.

17. المحمداوي غصون مزهر حسين، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق (1958–1968)، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق، 2005.

18. الموسوي آل شبر علي عباس فرح الظاهر، الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد 1939–1958 دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث، كلية التربية، جامعة بغداد، 2003.

19. ميسون باقر مهدي، التعليم العالي في العراق (نشأته–مسيرته–ملامح تطوره)، رسالة ماجيستر تخصص تربية، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق، 2015.

20. ناصر إسراء حسين، الاستثمار الخاص في التعليم العالي (العراق حالة دراسية)، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قادسية، العراق، 2016.

رابعا: المجلات والمقالات:

1. أبو دله سالم هاشم عباس، التعليم والمعارف خلال الحقبة الزمنية 1534–1933، مجلة أهل البيت، (ع،22)، (د.ب)، (د.ت). (pdfأولاين)

2. أحمد محمد، واقع مدارس الفنون البيتية في العراق من عام 1968 حتى عام 1976، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، (ع،30)، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، 2016.

3. أمين نور ساطع، الإنفاق العام على التعليم المالي في العراق وأثره في تنمية البشرية 1990-2013، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، (مج،08)، (ع،02)، العراق، 2018.

4. أيوب حارث حازم، عبد العزيز أحمد، أسباب عدم ملائمة مخرجات علمية التعليمية مع متطلبات التنمية، دراسات موصلية، (ع،13)، كلية الآداب، (د.ب)، 2006.

5. بدر عايد محمد، الطبقات الاجتماعية والدينية للمجتمع الإيزيدي، رسالة المشرق، كلية الآداب، جامعة القاهرة، (د.ت).

6. البدراني أحمد فكاك، التعليم في العراق إبان العهد الملكي، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، (مج،11)، (ع،04)، جامعة الموصل، العراق، 2012.

7. بدوي صباح حسن، التطورات الاقتصادية في العراق 1953-1955، مجلة كلية العلوم، (ع،44)، كلية التربية للبنات، جامعة القادسية، العراق، 2021.

8. بنادي محمد الطاهر، عبد الكريم قاسم ودوره في بناء الدولة العراقية إبان العهد الجمهوري 1958-1963، مجلة الدفاتر، (مج،16)، (ع،02)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021.

9. البنداوي أحمد مري، تطور التعليم في العراق من 1940 إلى 1968 دراسة تاريخية، مجلة الدراسة التربوية، (مج،08)، (ع،30)، بغداد، 2015.

10. التميمي عباس علي، بهجت مؤيد جواد، الآفاق المستقبلية للجامعات المستنصرية في ضوء موقعها الجغرافي، مجلة أهل البيت، (ع،02)، العراق، (د.ت).

11. التميمي فيصل محمد عليوي، مشكلة التعليم في الوطن العربي (العراق أنموذجا)، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، (ع،18)، كلية الآداب، جامعة تكريت، العراق، 2015.

12. توما فؤاد، تطور التعليم في العراق، مجلة دراسات تربوية، (ع،06)، العراق، 2009.

13. الثعلبي ساهرة حسين زين، دراسة واقع التعليم المهني في محافظة البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، (مج،20)، (ع،75)، جامعة البصرة، العراق، 2014.

14. الجابري ستار جبار، الاستراتيجية البريطانية إزاء العراق، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، (ع،21)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العراق، 2015.

15. جايان زهراء هاشم، التعليم المهني الثانوي ومتطلبات سوق العمل في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، (مج،21)، (ع،82)، كلية الاقتصاد والإدارة، بغداد، 2015.

16. الجزائري محمد جواد جاسم، التعليم الثانوي في العراق 1968–1979 دراسة تاريخية– وثائقية، حولية المنتدى، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العراق، (د.ت).

17. الجنابي عبد الستار الشنين، جامعة الكوفة الأهلية دراسة وثائقية، مجلة مركز دراسات الكوفة، (ع،18)، كلية الفقه، جامعة الكوفة، العراق، 2010.

18. حسوني محمد حسين، التعليم المهني في العراق بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام 1958 دراسة تاريخية، مجلة كلية التربية، (ع،30)، جامعة واسط، العراق، (د.ت).

19. الحلي علي طاهر تركي، موقف المجلس النيابي من السياسة التعليمية في العراق 1939–1958، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، كلية التربية، جامعة كربلاء، العراق، 2011.

20. الحميري علاء خليف علوان، تطور التعليم في العراق وأثره في العيادة الاجتماعية 1912–1958، مجلة التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، (ع،43)، جامعة بابل، العراق، 2019.

21. خزعل خضر عباس، تحليل جغرافي لنظام شبكة الطرق المعبدة في محافظة أربيل، مجلة ديالى، (ع،40)، (د.ب)، 2009.

22. خضير لمى كريم، واقع التعليم العالي الأهلي ومستقبله في العراق، مجلة كلية التربية، (د.مج)، (د.ع)، كلية العلوم السياسية، جامعة واسط، العراق، 2020.

23. خطاب أركان سعيد، التعليم الجامعي الأهلي واقعه ودور وسبل النهوض به، مجلة البحوث التربوية والنفسية، (ع،55)، مركز البحوث التربوية النفسية، جامعة بغداد، 2017.

24. خلف مهند عبد الكريم، الواقع الصحي والتعليمي في العهد القاسمي 1958-1963، مجلة الجامعة العراقية، (ع،55)، (مج،02)، العراق، (د.ت).

25. الدوري حازم مجيد أحمد، تطور التعليم في العراق 1850-1915، مجلة سر من رأى، (مج،06)، (ع،18)، كلية التربية، جامعة تركين، العراق، 2010.

26. راضي مازن ليو، الجوانب القانونية والإدارية للتعليم الجامعي الأهلي في العراق، مجلة أهل البيت، (ع،02)، العراق، (د.ت).

27. ريكان سمير عباس، دور المجلس النيابي في قضايا التعليم في العراق 1939-1946، نواب بغداد أنموذجا، مجلة والقلم، (ع،37)، وزارة التربية، مديرية التربية، بغداد، 2020.

28. الزيادي حسين عليوي ناصر، التعليم الجامعي الأهلي في العراق ودوره في تنمية المجتمع، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، (ع،48)، جامعة ذي قار، العراق، 2020.

29. ستاري سجاد، السيمري عبد الكريم، التنمية السياسية في العهد الملكي 1921-1958، مجلة العلوم السياسية، (ع،56)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2018.

30. سلمان خضير حسن، عبد الله عدي نجم، الأوضاع الصحية في لواء الدليم للمدة 1939-1945، مجلة مداد الآداب، (ع،13)، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العراق، (د.ت).

31. سلمان نركز علي، التعليم الجامعي الأهلي في العراق: المزايا والمعوقات وسبل المعالجة، مجلة الريادة للمال والأعمال، (مج، 01)، (ع، 02)، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، بغداد، 2020.

32. الشامي رحيم حسن محمد، واقع التعليم الابتدائي في العراق 1958–1978، مجلة الدراسات المستدامة، (ع،01)، (مج،03)، جامعة ذي قار، كلية التربية، العراق، 2021.

33. الشدود عدنان محمد حسن، أهمية الاستثمار في رأس المال البشري، دراسة حالة قطاع التعليم في محافظة ذي قار، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ذي قار، العراق، (د.ت).

34. شمخي صابرين عمار، التعليم الجامعي الأهلي والتنمية الاجتماعية في العراق دراسة ميدانية في جامعات الفرات الأوسط، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الإجتماعية، (ع،33)، كلية الآداب، جامعة القادسية، العراق، 2019.

35. طاقة محمد، فلسفة التعليم الجامعي الأهلي في العراق المضمون والأبعاد، مجلة أهل البيت، (ع،02)، بحوث المؤتمر العلمي الثاني، جامعة أهل البيت، العراق، (د.ت).

36. الطائي صالح عباس حسون، الأوضاع الاقتصادية في العراق 1958–1963، من خلال الجريدة الثورة البغدادية، جامعة أهل البيت، العراق، (د.ت).

37. الطقيلي ستار علك، التطورات الاقتصادية في العراق خلال فترة الانتداب البريطاني 1921–1932، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العراق، (د.ت).

38. عبد الحكيم منار عبد المجيد، الجامعة المستنصرية 1963–1979 (دراسة تاريخية)، مجلة آداب الكوفة، (ع،51)، (ج،02)، كلية الآداب، جامعة المستنصرية، (د.ب)، 2020.

39. عبد الغني لينا، من هي المهندسة زها الحديد؟، مجلة وميض الفكر، (ع،07)، (د.ب)، (د.ت)، (pdf أولاين).

40. عبد اليوزيكي أحمد عبد الغني، تطور التعليم النسوي في العراق أثناء العهد الجمهوري 1958-1963، مجلة سر من رأى للدراسات الإنسانية، (مج،18)، (ع،72)، كلية التربية، جامعة سامراء، العراق، (د.ت).

41. العبودي ستار نوري، المدارس الأهلية في العراق 1869-1963 دراسة تاريخية-إحصائية مقارنة، مجلة كلية التربية والعلوم التربوية والإنسانية، (ع،20)، جامعة بابل، العراق، 2015.

42. العتابي عبد الله حميد، التعليم في كربلاء 1958-1968، مجلة التراث العلمي العربي، (ع،04)، مركز إحياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، العراق، 2017.

43. العطار ضياء صالح مهدي، مرحلة التعليم الابتدائي في العراق: الواقع والاتجاهات، مجلة الباحث، (ع،08)، مديرية كربلاء المقدسة، العراق، 2013.

44. عطية حسن داخل، التعليم في مدينة كربلاء 1921-1939، مجلة كلية التربية الأساسية، (مج19)، (ع،78)، الجامعة المستنصرية، العراق، (د.ت).

45. محمد نصير خير الله، تطور السياسة التعليمية في العراق 1958-1968، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، (مج،13)، (ع،02)، كلية الآداب، جامعة تكريت، العراق، 2014.

46. محمد نعيم جاسم، أوضاع المدارس الإيرانية في العراق 1963-1979 في ضوء الوثائق العراقية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، (ع،18)، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العراق، 2016.

47. المظفري نبيل عكيد محمود، التعليم في كركوك في العهد الملكي عهد الانتداب البريطاني أنموذجا 1921-1932، مجلة سر من رأى، (مج،07)، (ع،25)، كلية التربية، جامعة كركوك، العراق، 2011.

48. ناصر فيحاء حسين، مدارس التعليم الأهلي–مزاياها وسلبياتها ومقارنتها بالمدارس الحكومية من وجهة نظر مدرسي المدارس الحكومية، مجلة جامعة بابل، (ع،04)، (مج،24)، العلوم الإنسانية، (د.ب)، 2016.

49. النحاس وائل علي أحمد، التعليم في الموصل 1932–1939، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، (مج،11)، (ع،04)، 2011.

50. النحاس وائل علي، التعليم في الموصل 1921–1939 من خلال الصحافة الموصلية، مجلة الآداب الرافدين، (ع،33)، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق، 2000.

خامسا: الموسوعات:

1. مجموعة من المؤلفين، موسوعة مشاهير العالم (مشاهير القادة العسكريين والسياسيين)، ج3، دار الصداقة العربية، بيروت، 2002.

سادسا: المواقع الإلكترونية:

1. الجامعة المستنصرية كيف تأسست في الستينات؟ وكيف شيدت أبنيتها؟ الكاردينيا، مجلة ثقافية عامة، على الرابط: https://www.algardenia.com، على الساعة 20:21، نشر في 2019، وأطلعت عليه الطالبة في 2023/05/25.
2. حميد محمد ثامر، وزارة المعارف في سنواتها الأولى في العشرينيات، على الرابط: https://www.almalasupplement.com، على الساعة 10:00، نشر في 2018، وأطلعت عليه الطالبة في 2023/05/16.
3. الربيعي إسماعيل نوري، تاريخ التعليم في العراق في العهدين العثماني والملكي، شبكة أخبار دجلة نيوز، على رابط: http://dijlanews.blogspot.com، على الساعة 12:30، نشر في 2008، وأطلعت عليه الطالبة في 2023/05/17.

4. فروخ نوري، مسيرة العالمة البيولوجية هدى صالح مهدي عماش، مجلة فن التصوير، على الرابط: https://www.fotoartook.com، على الساعة 12:30، نشر في 2020/08/29، واطلعت عليه الطالبة في 2023/06/06.

5. عبد السلام سارة، معلومات تخصص العلوم الحياتية، على الرابط: https://almalomat.com، على الساعة 21:30، نشر في 2019/07/18، وأطلعت عليه الطالبة في 2023/05/17.

6. عبد الكريم حيدر زكي، شيء من تاريخ العراق، الكاردينيا، مجلة ثقافية عامة على رابط: https://algardenia.com/maqlat، على الساعة 13:00، نشر في 2020، وأطلعت عليه الطالبة: 2023/05/17.

7. العلاف إبراهيم خليل، مدرسة الفنون البيتية في الموصل، مجلة الكاردينيا، على الرابط: https://www.algardenia.com، على الساعة 23:24، نشر في 2020، وأطلعت عليه الطالبة في 2023/05/18.

8. محمد خالد، رؤساء وزراء العراق في العهد الملكي، على الرابط: https://almadasupplement.com، على الساعة 12:30، نشر في 2010، وأطلعت عليه الطالبة في 2023/04/06.

سابعا: المراجع الأجنبية:

1. Ala'din A.S Alwan, Eudcation in Iraq: Current situation and New perspective, Areporton the situation tody and our strategies for the immediate future Ministry of Education, Iraq, 2004.

الملاحـــــق

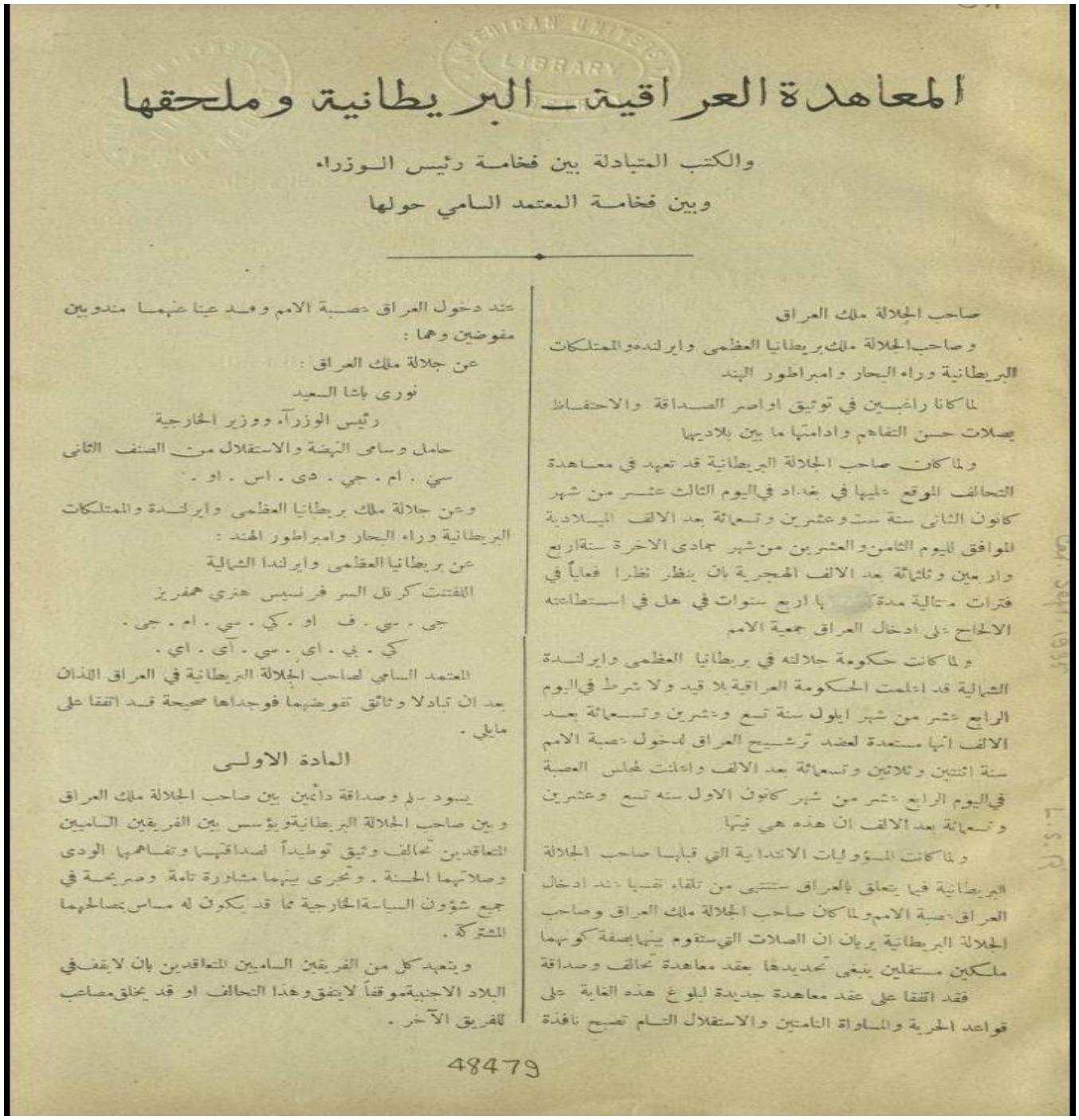

المعاهدة العراقية ـ البريطانية وملحقها

والكتب المتبادلة بين فخامة رئيس الوزراء وبين فخامة المعتمد السامي حولها

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند

لما كانا راغبين في توثيق اواصر الصداقة والاحتفاظ بصلات حسن التفاهم وادامتها ما بين بلاديهما

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد تعهد في معاهدة التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادي الاخرة سنة اربع واربعين وثلثمائة بعد الالف الهجرية بان ينظر نظرا فعلياً في فترات متتالية مدة [illegible] ها اربع سنوات في هل في استطاعته الالحاح على ادخال العراق جمعية الامم

ولما كانت حكومة جلالته في بريطانيا العظمى وايرلندة الشمالية قد اعلمت الحكومة العراقية بلا قيد ولا شرط في اليوم الرابع عشر من شهر ايلول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الالف انها مستعدة لعضد ترشيح العراق لدخول عصبة الامم سنة اثنتين وثلاثين وتسعمائة بعد الالف واعلنت مجلس العصبة في اليوم الرابع عشر من شهر كانون الاول سنه تسع وعشرين وتسعمائة بعد الالف ان هذه هي نيتها

ولما كانت المسؤوليات الابتدائية التي قبلها صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق ستنتهي من تلقاء نفسها عند ادخال العراق عصبة الامم ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية يريان ان الصلات التي ستقوم بينهما بصفة كونهما ملكين مستقلين ينبغي تحديدها بعقد معاهدة تحالف وصداقة

فقد اتفقا على عقد معاهدة جديدة لبلوغ هذه الغاية على قواعد الحرية والمساواة التامتين والاستقلال التام تصبح نافذة عند دخول العراق عصبة الامم وقد عينا عنهما مندوبين مفوضين وهما :

عن جلالة ملك العراق :

نوري باشا السعيد

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

حامل وسامي النهضة والاستقلال من الصنف الثاني

سي . ام . جي . دي . اس . او .

وعن جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند :

عن بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

اللفتنت كرنل السر فرنسيس هنري همفريز

جي . سي . ف او . كي . سي . ام . جي .

كي . بي . اي . سي . آي . اي .

المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق اللذان بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة قد اتفقا على مايلي .

المادة الاولى

يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق وبين صاحب الجلالة البريطانية ويؤسس بين الفريقين السامين المتعاقدين تحالف وثيق توطيداً لصداقتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة . وتجرى بينهما مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة .

ويتعهد كل من الفريقين السامين المتعاقدين بان لا يقف في البلاد الاجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف او قد يخلق مصاعب للفريق الآخر .

48479

الملحق رقم 01: نص معاهدة 1930.

المصدر: المعاهدة العراقية–البريطانية وملحقها، مطبعة الحكومة، بغداد، 1930، ص01

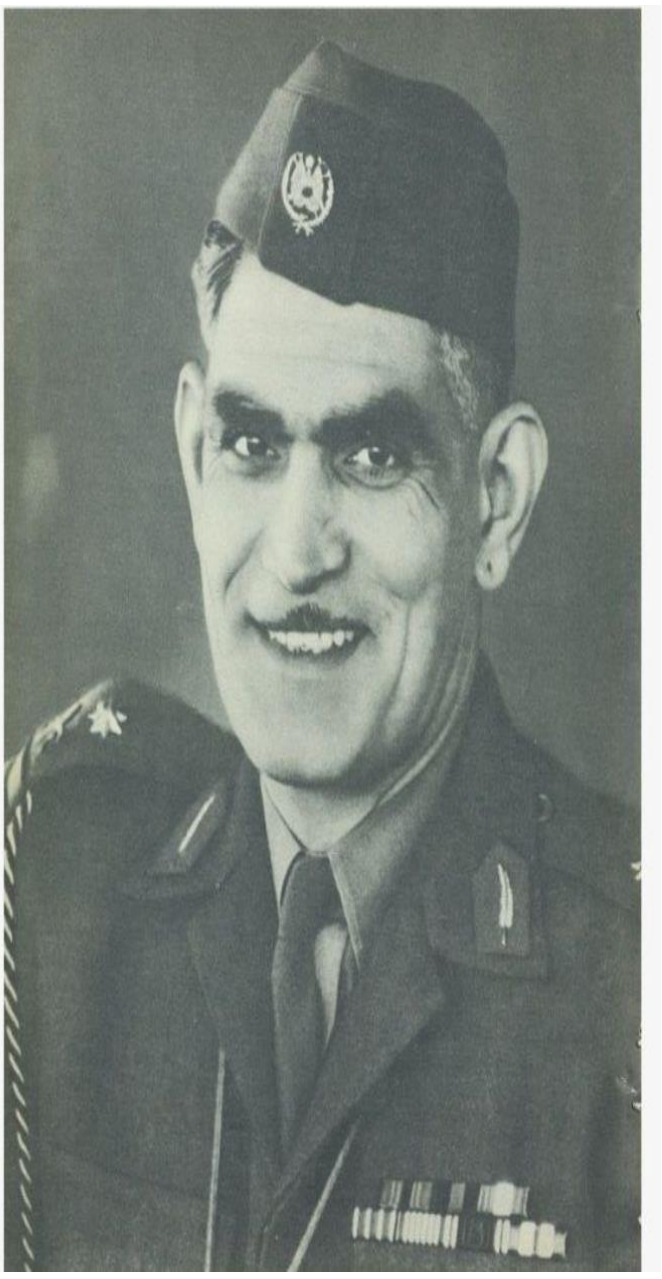

الملحق رقم 02: صورة الزعيم كريم قاسم.

المصدر: اللجنة العليا لإحتفالات 14 تموز، 14 تموز في عامها الثالث، مطبعة الرابطة، بغداد، 1961، ص13.

الملحق رقم 03: صورة عبد السلام عارف.

المصدر: عبد السلام عارف، المصدر السابق، ص03.

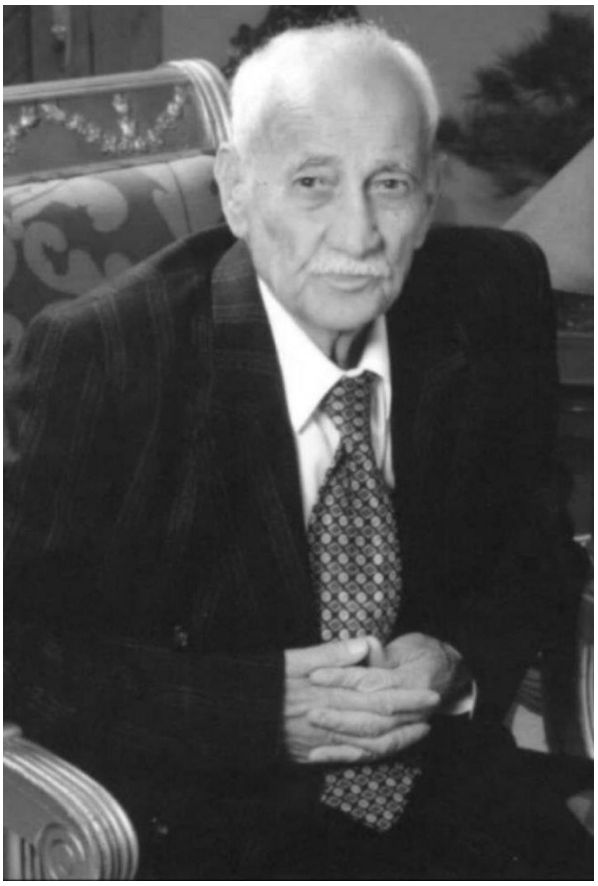

الملحق رقم 04: صورة عبد الرحمن عارف

المرجع: زينب عبد الحسن الزهيري، المرجع السابق، ص04.

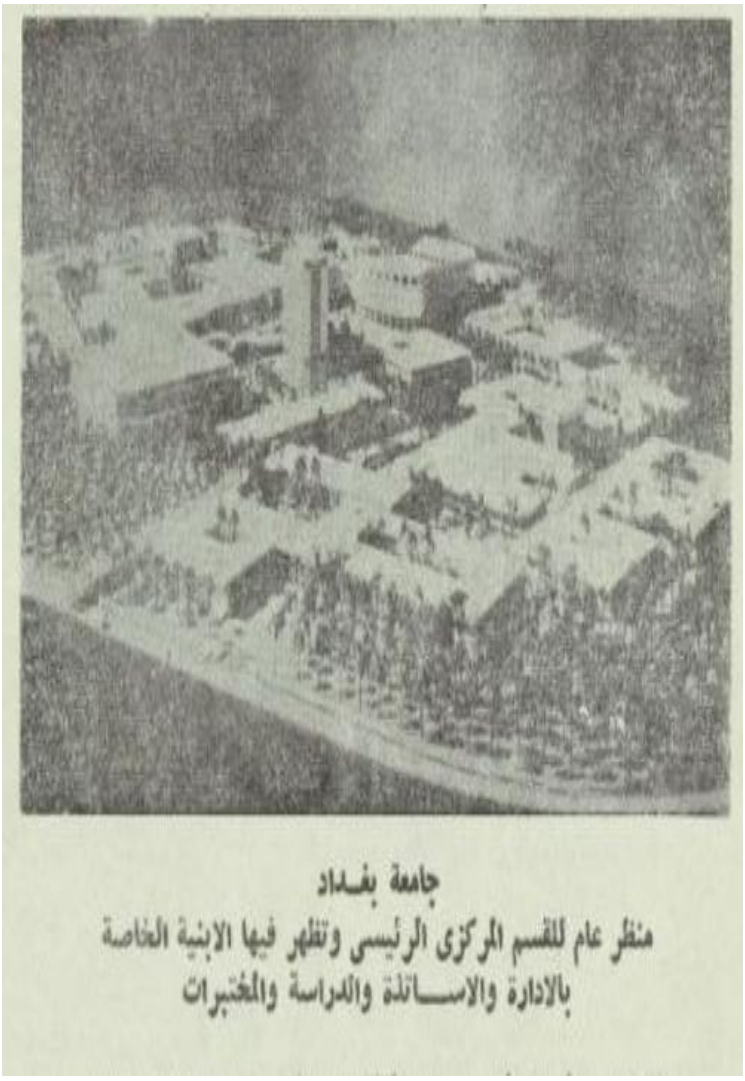

جامعة بغـداد
منظر عام للقسم المركزي الرئيسي وتظهر فيها الابنية الخاصة
بالادارة والاســاتذة والدراسة والمختبرات

الملحق رقم05: صورة لجامعة بغداد

المصدر: اللجنة العليا لإحتفالات 14 تموز، في عامها الثاني، المصدر السابق، ص 380.

نص الطلب :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد وزير الداخلية المحترم
تحية كريمة

وبعد ، ادراكا واداء منا للرسالة العلمية والانسانية التي تتحملها .. فقد عزمنا بعد الاتكال على الله تعالى على تأسيس جمعية تدعى (الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة) .

راجين التفضل بالنظر في منحنا اجازة انشائها ، مع العلم اننا قد ألحقنا بهذا الطلب نص نظام الجمعية مشفوعا بمذكرة ايضاحية تكفلت بيان أهدافها والأسباب الباعثة على قيامها .

ولكم بالغ شكرنا وتقديرنا .

الدكتور محمد مكية
عن اعضاء الهيئة المؤسسة

الملحق رقم 06: نص معاهدة جمعية التأسيس لجامعة الكوفة.

المصدر: الجمعية المؤسسية لجامعة الكوفة، المصدر السابق، ص09.

الفهـــــــرس

الفهرس

شكر وعرفان.....

إهداء.....

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الأوضاع الداخلية في العراق وأثرها على التعليم قبل 1958م .....

المبحث الأول: الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.....7

المطلب الأول: سياسيا.....7

المطلب الثاني: إقتصاديا.....9

المطلب الثالث: إجتماعيا.....11

المبحث الثاني: واقع التعليم في العراق قبل 1958م.....13

المطلب الأول: واقع التعليم في فترة الإنتداب البريطاني (1921-1932).....14

المطلب الثاني: التعليم في العهد الملكي (1932-1958).....21

الفصل الثاني: التعليم الرسمي في العراق 1958-1979م .....

المبحث الأول: التعليم العام.....34

المطلب الأول: التعليم الابتدائي.....34

المطلب الثاني: التعليم الثانوي.....40

المطلب الثالث: التعليم العالي.....43

المبحث الثاني: التعليم المهني.....46

المطلب الأول: التعليم الصناعي.....47

المطلب الثاني: التعليم الزراعي.....49

المطلب الثالث: التعليم التجاري.....50

الفصل الثالث: التعليم الأهلي العراقي 1958-1979.....
المبحث الأول: نظام التعليم الأهلي..... 55
المطلب الأول: رياض الأطفال الأهلية..... 55
المطلب الثاني: التعليم الإبتدائي الأهلي..... 57
المطلب الثالث: التعليم الثانوي الأهلي..... 59
المبحث الثاني: التعليم الجامعي الأهلي..... 61
المطلب الأول: جذور التعليم الجامعي الأهلي..... 62
المطلب الثاني: أبرز الجامعات و الكليات الأهلية..... 62
المطلب الثالث: مشكلات التعليم الجامعي الأهلي وسبل النهوض به..... 66
الخاتمة:..... 71
قائمة المصادر والمراجع..... 75
الملاحـــق 90